yalova İSLÂM
ARAŞTIRMALARI dergisi

# منهج البخاري في جامعه الصحيح تأسيس لأصول الجمع والتصنيف

Othman Saeed Houran / **عثمان سعيد حوران** *

**الملخّص**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين..

للجامع الصحيح (صحيح البخاري) مكانته العلمية، وأثره المتجدد، فقد استطاع الإمام البخاري أن يؤسس لمدرسة الحديث منهجاً يعد ذروة ما وصل إليه "أصول البحث العلمي" من حيثُ "الاختصار" لما سبقه مع "التهذّيب"، مع زيادة تحرير واستدراك، مصحَوباً بـ "التنظيم" المحكم لأبواب مصنفه، و"التأصيل" لأصول البحث والتدوين في الحديث وعلومه.

فالناظر في منهج "أصول البحوث العلمية" المعاصرة، ويقارنها بصنيع البخاري في جامعه يجده قد وضع منهجية متقدمة، طور بها طريقة تدوينه بعد أن هذب ما وجده، فعامل "التحري" في الباحث القائم على "الاستقراء" للحديث، كان الأصل الأول في تدوينه، ثم يأخذ بـ"التحليل للحديث" لما جمعه، بعدها يعطي "التوصيف" المناسب له، ليظهر عنصر "الانتقاء" بحسب معايير معتبرة بما يطلق عليه "شروط البخاري"، وأخيراً يصوغ جامعه الصحيح بأبواب، فيظهر عندنا عنصر "التبويب" بحسب الأهداف والمقاصد لكل كتاب وباب، وفي داخل كل باب ينظمُ الأحاديث بحسب قوتها فيكون هذا "التركيب" متناسقا بما ينسجم ومنهجه في التأليف.

فالإمام البخاري قد جمع بين المنهج "الوصفي" من حيثُ القواعد التي سبقه غيره في تدوينها، والتي وضعها هو؛ وبين المنهج "النقدي"، الذي تفرد به كخلاصة معرفية وتحليلية، أُعتبرت غاية ما وصل إليه العقل البشري في زمانه من حيث "الوصف والنقد والتحليل"؛ ثم "الحكم" عليها، وهذا ما جعله إمامًا في هذا الفنّ.

لقد ظهر الجامع الصحيح كموسوعة شاملة لأبواب علوم الشريعة الإسلامية، ظهرت فيه قدرة مدرسة أهل الحديث على تدوين كل ما يتعلق بالدين والدنيا؛ فالإمام البخاري بمنهجه الخاص يؤسس لطرق التدوين في علوم الحديث رواية ودراية لمن جاء بعدَه، فهو كتاب رواية للحديث من جهة، وجامع لأبواب الفقه والتفسير والتاريخ وغيرها من العلوم من جهة أخرى.

* دكتور عضو هيئة التدريس فيكلية العلوم الإسلامية بجامعة يالوا. oth.man70@yahoo.com

كما دون في ثناياه الحركة العلمية للسلف فهو يمثل من جهة "ذاكرة مختصرة لعلوم السلف" يظهر فيها قواعد التحمل ونقد الرجال والسند، وهو أيضا من جهة أخرى "قواعد للخلف" من حيثُ التبويب للتصنيف (منهج الكتابة)، والتأسيس للدراية (علم السند)، والتقعيد للرواية (علم المتن)...

ولهذا وجب معرفة المرحلة الزمانية التي ظهر فيها البخاري، والبيئة العلمية التي مرَّ بها، ثم النظر في مؤلفاته عموما والتي أسست لظهرو الجامع الصحيح، ثم تحليل منهجه الخاص في الصحيح الجامع.

**الكلمات المفتاحية:** الجامع الصحيح، علوم الحديث، الرواية والدراية، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، البحث العلمي.

## Buhârî'nin *el-Câmiʿu's-sahîh* 'inde İzlediği Metod, Cem' ve Tasnif Metodlarının Tesisi

**Öz**

*el-Câmiʿu's-sahîh*'in *(Sahîhi'l-Buhârî)* ilmi mevkisi ve yenilenebilir bir etkisi vardır. İmam Buhari, hadis ilimlerinde araştırma ve tedvin metotları açısından kendisinden öncekilere göre hadis ekolü için ilmi araştırma yöntemlerinin ulaşmış olduğu zirve sayılabilecek bir metot tesis etmiştir. Bunu ihtisar, tehzib, tahrir, istidrak tekniklerini kullanarak ve kitabının bablarını sağlam bir şekilde sistematize ederek yapmıştır.

Çağdaş "ilmi araştırma" yöntemlerine bakan ve bunları Buhârî'nin "*el-Câmiʿu's-sahîh*" eserinde izlediği metotla karşılaştıran kişi Buhârî'nin ileri derece bir metot vaz' ettiğini ve bu metotla bulduğu hadisleri tehzip ettikten sonra tedvin usulünü geliştirdiğini görür. Hadisi tümevarımsal yöntemle araştıran kişideki "araştırma" faktörü, Buhârî'nin tedvindeki birinci yöntemidir. Daha sonra ise topladığı hadisleri tahlil etmeye başlar. Onun akabinde "şurutu'l-buhârî" olarak isimlendirilen muteber ölçütlere göre seçim unsurunun ortaya çıkması için hadise uygun vasfı verir. Son olarak da bablarla *el-Câmiʿu's-sahîh*'ini şekillendirir. Böylece karşımıza her kitab ve babın maksat ve hedeflerine göre bablandırma unsuru çıkar. Bunun ardından her babdaki hadisleri kuvvet derecelerine göre tanzim eder. Bu terkip aşaması da Buhârî'nin telif metoduna uygun olarak gerçekleşir.

İmam Buhârî, kendisinin ve kendisinden öncekilerin kurallarını koyduğu niteleme metodu ile sadece kendisinin uyguladığı eleştirel metodu cem' etmiştir. Buhârî'nin bilimsel ve analitik bir hülasa olarak teferrüd ettiği bu metot; onun zamanında niteleme, eleştirme, tahlil etme ve sonunda da hüküm verme yönünden insan aklının ulaştığı son merhale olarak kabul edilir. İşte tüm bu izlenilen metotlar Buhârî'nin bu sahada "imam" olarak anılmasını sağlamıştır.

*el-Câmiʿu's-sahîh*, islami ilimlerin bablarını kapsayan bir ansiklopedi olarak ortaya çıkmıştır. Bu eserde ehl-i hadis ekolünün din ve dünyayla ilgili her şeyi tedvin edebilme kudreti ortaya çıkmıştır. İmam Buhari kendisinden sonra gelenler için özel metoduyla rivayet ve dirayet açısından hadis ilminde tedvin yollarını tesis etmiştir. Bu kitap bir yönden hadis rivayet kitabı, diğer yönden ise fıkıh, tefsir, tarih ve diğer ilimlerin bablarını cem eden bir kitaptır.

Buhari bu eserinde selefin ilmi hareketliliğini kaleme almıştır, bu eser selefin ilminin özet belleğini de temsil eder. O bellekte ise tahammül, nakd-i rical ve sened kaideleri ortaya çıkar. Ayrıca bu eser, bablandırma (yazım metodu olarak), tasnif ve dirayetin (sened ilmi) tesisi ve rivayet (metin ilmi) kaidelerinin anlaşılması açısından halef için de kaideler içeren bir kitaptır.

Bundan dolayı Buhari'nin yetişmiş olduğu dönem ve bu dönemdeki ilmi yapının iyi bilinmesi gereklidir. Aynı şekilde *el-Câmiʿu's-sahîh*'in ortaya çıkmasına zemin hazırlayan eserlerine genel olarak bakmak ve daha sonra da Buhari'nin *el-Câmiʿu's-sahîh*'teki özel metodunu tahlil etmek gerekmektedir.

**Anahtar Kelimeler:** *el-Câmiʿu's-sahîh,* Hadis İlimleri, Rivayet ve Dirayet, Niteleme Metodu, Analiz Metodu, İlmi Araştırma.

**فرضية الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحليل الأصول التي وضعها الإمام البخاري، في التقصي والتدوين، والتبويب؛ فقد سار في منظومة بحثية رصينة هي "أصول البحث العلمي" ويقابله من حيث الترجمة " Bilimsel Araştırma Principles of scientific research/ Esasları (Teknikleri) " متمثلة بالخطوات الأربعة، وهي:

- المدخلات (Inputs /girişler) في أصول البحث العلمي المعرفي، بجمع ما دون لمن سبقه، وتظهر لنا من خلال مرويته عن أئمة هذا الفنّ من الذين سبقه بالروآية والتصنف.
- ثم المعالجات (Processors/İşlemciler) عن طريق تحليل السند والمتن، وتظهر من خلال مصنفاته التي سبقت ظهور الجامع الصحيح ثم شرطه في قبول الرآوية وتبويبه للجامع الصحيح وطريقة ذكره لمتن الحديث وأطرافه.
- ثم المخرجات (Outputs/çıkışlar) وذلك بطريقة تبويبه وتنظميه لجامعه الصحيح، ويظهر من خلال مصنفه الجامع الصحيح من حيثُ التبويب والترتيب.
- وأخيرا ترك كتابه قابلا للنقد والتقويم، وهي المرحلة التي يحكم فيها على المخرج وتسمى: الراجع ويمكن أن تكون النتيجة (Outcame /geribildirim) وتظهر من خلال هذه المرحلة كيف أن الجامع الصحيح أهتم أهل العلم بدراسته ونقده وبيانه وشرحه، ولا زال تدريسه مستمر إلى يومنا هذا.

وتظهر لنا فرضية الدراسة من خلال جمع من الأسئلة المنهجية، الموجهة للدراسة، وتبحث عن أجوبة محددة، بعيدة عن العاطفة والتعصب؛ خصوصا أن كتاباً مهما مثل كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري، لا زال محط دراسة ونقد واستنباط من قبل الباحثين، فيا ترى ما هي المكانة العلمية المنهجية للجامع الصحيح من حيث تاريخ تدوين السنة؟ وما هي قواعد كتابته للصحيح، وما هو الفرق الذي أحدثه؟ كيف هذّب البخاري طرق من سبقه، وكيف اسس لمَنْ جاء بعده؟ هل المنهجية التي اتبعها الإمام البخاري هي التي جعلت من جامعه الصحيح له محط اهتمام لأهل العلم؟ وهذه المنهجية هل تعدّ منهجية متقدمة في الدراسة البحثية والعلمية؟

**المبحث الأول: الشخصية العلمية للإمام البخاري والفترة العلمية (الطبقة) التي عاش فيها وأثرها في تصانيفه.**

يمكن من خلال تحليل الشخصية العليمة والذكاء والقدرة التي ظهرت عند البخاري، أن نصل إلى أنه وصل إلى ملكة علمية ناقدة لما سبق من سلفه، ومؤسسة لما لحق من خلفه، كما يمكن من خلال تحليل البيئة معرفة المستوى العلمي الذي وصل إليه علم الحديث خصوصا، وباقي العلوم عموما.

**المطلب الأول: الشخصية العلمية للإمام البخاري يظهر أثرها في تصانيفه** [1]**:**

ويظهر لنا ذلك من خلال دراسة عوامل مهمة، هي:

**أولا: العائلة العلمية:** نشأ البخاري في عائلة علمية، فأبوه إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن الْمُغيرَة الْجعْفِيّ أَبُو الْحسن كان من أهل العلم، يروي عَن مَالك وَحَمَّاد بن زيد، وروى عَنهُ الْعِرَاقِيُّونَ[2]، وروى أَحْمَدُ بنُ خَلَفٍ" أَنَّهُ سَمِعَ البُخَارِيَّ يَقُوْلُ: سَمِعَ أَبِي مِنْ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، وَرَأَى حَمَّادَ بنَ زَيْدٍ، وَصَافحَ ابْنَ المُبَارَكِ بكلتَا يَدَيْهِ"[3]؛ ولهذا كانت لعائلته حسن تربيته، فنجد أثر ذلك في صحيحه من حيث الصدق والحرص على العلم وتدوين السنة.

ثم اجتهاده بالرحلة في طلب العلم، حيث رحلَ وزار العديد من المدن منها: مكة، وبلخ، ومرو، ونيسابور، والرَّي، وبغداد، والبصرة، والكوفة، والمدينة، ومصر، والشام، وأخذ عن علمائها ومحدثيها[4]، فقد كان لعامل الرحلة في طلب الحديث أثره في تصنيفه الجامع؛ فقد أفرد باباً فيه إشارة ترغيب في السفر لطلب

---

(1) ولد محمد بن إسماعيل البخاري في مدينة "بخارى" بعد صلاة الجمعة في الثالث عشر من شوال سنة 194هـ (4 من أغسطس 810م)، وكانت بخارى آنذاك مركزًا من مراكز العلم تمتلئ بحلقات المحدِّثين والفقهاء، وكانت أمه امرأة صالحة مثل أبيه. كنية البخاري: أبو عبدالله، ولقب البخاري بألقاب منها: إمام المحدِّثين، أو أمير المؤمنين في الحديث. توفي سنة 256هـ. ينظر: ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: 852 هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (المقدمة: هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ، 479؛ مقدمة التحقيق: البخاري، **الجامع الصحيح**، أشرف على تحقيقيه: شعيب الأرنووط – عادل مرشد، دار الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة: الأولى، 2011م، 1/ 6-26.

(2) ينظر: ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان، التميمي الدارمي البُستي (ت: 354هـ)، **الثقات**، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393هـ / 1973م، 98/8.

(3) ينظر: الذهبي: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م، 392/12.

(4) ينظر حول سماع البخاري: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 394/12 وما بعدها.

العلم "بَابُ الخُرُوجِ فِي طَلَبِ العِلْمِ"[5]، وأن أجره كمقيم باقٍ لا يتغير، ثم ساق حديثا في ذلك[6]؛ و"بَابُ فَضْلِ مَنْ عَلِمَ وَعَلَّمَ"، وكذلك "بَابُ مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي البَحْرِ إِلَى الخَضِرِ"[7]، وفيه إشارة إلى الترغيب في طلب العلم من أهله.

كل ذلك أسهم في تكوين القاعدة المعرفية التي روى عنها البخاري في جامعه، فهو يدون طبقة أهل العلم لكل مصر من الأمصار، ويدون ما شاع من رواية في كل مدينة من المدن، فنجده يضبط الرواية عن البصريين والكوفيين والمكيين وغيرهم، ويقدم الأوثق فالأوثق، وهو مسلك مهم في التدوين والبحث.

وقد بلغت شهرته العلمية واختباره في بغداد في مجلس للعلم، حيثُ سمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمَدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، فقام بردها على أصولها[8]، فترك أثرا علميا في أهل بغداد، وقد كتبوا له كتاباً: "الْمُسلمُونَ بِخَير مَا بقيت لَهُم وَلَيْسَ بعْدك خير حِين تفتقد"[9]؛ وكذلك في سمرقند، حيثُ سمع به أربعمائة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأرادوا مغالطة محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرمين، فردها على أصولها[10].

**ثانيا: صفاته البحثية والعلمية التي أثرت في تصنيفه**:

ويمكن أن نميز أبرز الصفات التي أمتاز بها كباحث علمي منهجي، من ذكاء وقدرة على الحفظ، وقد شهد أهل العلم له بذلك[11]، كما اختار لنفسه منهجية في التدوين من حيثُ الجمع والنقد والترجيح، يحدثنا عنها سليم بن مُجَاهِد بقوله: "قَالَ لي مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل لَا أجيء بِحَدِيث عَن الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ إِلَّا عرفت مولد أَكْثَرهم ووفاتهم ومساكنهم، وَلست أروي حَدِيثا من حَدِيث الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ - يَعْنِي من الْمَوْقُوفَات -إِلَّا وَله

(5) عقب الإمام البخاري بعد أن عنون للباب قائلا "وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُنَيْسٍ، فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ". ينظر: البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت:256هـ)، **صحيح البخاري**، السلطانية، اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ ، 26/1، ورقم حديث الباب "78" حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(6) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، 57/4، ح (2996).

(7) ينظر الباب: **صحيح البخاري**، السلطانية، 1/ 27، 26، "بَابُ يُكْتَبُ لِلْمُسَافِرِ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي الإِقَامَةِ".

(8) ينظر الحادثة: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 408/12 وما بعدها.

(9) ينظر: ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 485.

(10) ينظر الحادثة: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 411/12.

(11) الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي (ت: 463هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 2002م، 340/2؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 415/12؛ ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 487.

أصل أحفظ ذَلِك عَن كتاب الله وَسنة رَسُوله"[12]، وفي هذا تصريح منه على منهجه بالأخذ والرواية؛ فهو يقول: "رُبَّ حديث سمعتُه بالبصرة كتبته بالشام، ورُبَّ حديث سمعتُه بالشام كتبته بمصر"[13]، وفي هذا إشارة إلى طريقة استقرائه وبحثه من خلال التجوال، فهو يكتب ما ثبت أنه يستحق البحث عنده بعد الرحلة في طلب الحديث والأخذ عن أهل الرواية، ولا يعني ذلك أن يترك الكتابة، لكنه إثبات الكتابة شيء والكتابة من باب التدوين العام (المسودة) شيء آخر، فمن وجد مسودة لم يعلنها كانت روايته من باب الحكاية لكونها من قبيل "الوِجَادَةِ" وفي هذا يقول الإمام السخاوي نقلا في معرض كلامه على هذا النوع من الرواية: "وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ النَّوَوِيِّ الْمَاضِي عَلَى مَنْعِ النَّقْلِ وَالرِّوَايَةِ بِالْوِجَادَةِ الْمُجَرَّدَةِ، وَلِذَا صَرَّحَ ابْنُ كَثِيرٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الرِّوَايَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ حِكَايَةٌ عَمَّا وَجَدَهُ فِي الْكِتَابِ." [14].

ونجد عند الإمام البخاري وضوح الهدف والمقصد في جميع مصنفاته، على رأسها مصنفه الجامع الصحيح، حيثُ ذكر نيته الباعثة على كتابة الجامع الصحيح، فقد نقل الحافظ ابن حجر قوله في ذلك: "قال: كُنَّا عِنْد إِسْحَاقَ بنِ رَاهَوَيْه[15] فَقَالَ: لَو جمعتم كتابا مُخْتَصرا لصحيح سُنَّةُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ فَوَقع ذَلِك فِي قلبِي فَأخذت فِي جمع الْجَامِع الصَّحِيح"[16]، وقوله: "كنا" فيه دلالة على وجود غيره في المجلس، فنقل خبر وصية شيخه إِسْحَاقَ بنِ رَاهَوَيْه له بكتاب الجامع الصحيح.

ويظهر لنا مسلك البخاري في منهجه العلمي أنه يعتمد الحفظ أولا، ثم الجمع في مسودات ثانيا، ثم التصنيف في الأجزاء كانوذج وهي المرحلة الثالثة، ثم تصنيف الجامع الصحيح كثمرة وخلاصة تجربة.

والدليل على سعة حفظه قوله عن نفسه: "أَحفَظُ مائَةَ أَلْفِ حَدِيْثٍ صَحِيْحٍ، وَأَحفَظُ مَائَتَي أَلفِ حَدِيْثٍ غَيْرِ صَحِيْحٍ"[17]، وقد بين ذلك ابن الصلاح وغيره بقوله: "هَذِهِ الْعِبَارَةَ قَدْ يَنْدَرِجُ تَحْتَهَا عِنْدَهُمْ آثَارُ الصَّحَابَةِ

---

(12) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 340/2؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 417/12؛ ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 487.

(13) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 322/2؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 411/12؛ ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 487.

(14) ينظر الأمثلة التي ذكرها السخاوي:السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن (ت: 902هـ)، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، 2003م، 3/ 26.

(15) توفي سنة 238هـ. روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، ، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، 2015م، 76.

(16) ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 7.

(17) الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي (ت: 463هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 2002م، 340/2؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 415/12؛ ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 487.

وَالتَّابِعِينَ، وَرُبَّمَا عُدَّ الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ الْمَرْوِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ حَدِيثَيْنِ"[18]؛ ليصنف بعدها الأجزاء، مثل "رفع اليدين في الصلاة" و"القراءة خلف الإمام" و"كتاب الهبة" وغيرها، وأخيرا يصنف المصنافات الجامعة مثل: "التاريخ الكبير" و"التاريخ الأوسط" و"التاريخ الصغير"، و"المسند الكبير" وغيرها[19].

فإذا استقر أمره على قبول حديث أثبته وذلك بعد التحري والبحث للوصول إلى الحكم، وإذا ترجح عنده لفظ دون آخر ذكر كليهما ثم بين الراجح منها، مثال ذلك ما رواه بسنده إلى مُعْتَمِرٍ، قَالَ: "سَمِعْتُ عَوْفًا، أَنَّ أَبَا المِنْهَالِ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَرْزَةَ، قَالَ: "«إِنَّ اللَّهَ يُغْنِيكُمْ - أَوْ نَعَشَكُمْ - بِالإِسْلاَمِ وَبِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَقَعَ هَاهُنَا يُغْنِيكُمْ، وَإِنَّمَا هُوَ نَعَشَكُمْ يُنْظَرُ فِي أَصْلِ كِتَابِ الِاعْتِصَامِ»"[20]، والشاهدُ هنا هو الإحالة إلى كتاب الاعتصام الذي صنفه بشكل مستقل، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: "قَوْلُهُ يُنْظَرُ فِي أَصْلِ كِتَابِ الِاعْتِصَامِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَ الِاعْتِصَامِ مُفْرَدًا، وَكَتَبَ مِنْهُ هُنَا مَا يَلِيقُ بِشَرْطِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، كَمَا صَنَعَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ فَلَمَّا رَأَى هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُغَايِرَةً لِمَا عِنْدَهُ أَنَّهُ الصَّوَابُ أَحَالَ عَلَى مُرَاجَعَةِ ذَلِكَ الْأَصْلِ وَكَأَنَّهُ كَانَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ غَائِبًا عَنْهُ فَأَمَرَ بِمُرَاجَعَتِهِ وَأَنْ يُصْلَحَ مِنْهُ"[21]، ومن هذا المثال يظهر لنا منهج البخاري في التدوين، فهو يجمع ويحرر وينقح ويثبت النتائج التي توصل لها، ثم يعلنّ ما يثبته، وهو المنهج المتبع في عصرنا الحالي في تثبيت الناتج العلمي والبحثي.

---

(18) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 340/2؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 415/12؛ ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 487.

(19) مقدمة تحقيق شعيب الأرنووط، وعادل مرشد: البخاري، **الجامع الصحيح**، 1/ 22 وما بعدها.

(20) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 9/ 91، ح (7271)، "كِتَابُ الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ"؛ ولم يذكر الشيخ شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد في تحقيقهم الزيادة التي وجدت من قول البخاري بعد نهاية الحديث، ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، 198/5.

وأحال الشيخ شعيب ومن معه إلى طرف حديث موقوف على أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ، جاء فيه: ".. وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالإِسْلاَمِ وَبِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ..." الحديث، ينظر: **الجامع الصحيح**، تحقيق: شعيب، 136/5 "بَابُ إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلاَفِهِ".

(21) ويظهر أثر هذه الإحالة، في محاولة الحافظ أبن حجر والملا كوراني تحليل منهجه،حيثُ يقول الحافظ ابن حجر، قائلا: "وَقد وَقع لَهُ نَحْوُ هَذَا فِي تَفْسِيرِ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ وَنَبَّهْتُ عَلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ أَلَمْ نَشْرَحْ وَنقل ابن التِّينِ عَنِ الدَّاوُدِيِّ أَنَّ ذِكْرَ حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ هَذَا هُنَا إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ تَثْبِيتُ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَهُوَ غَفْلَةٌ مِنْهُ فَإِنَّ حُكْمَ تَثْبِيتِ خَبَرِ الْوَاحِدِ انْقَضَى وَعَقَّبَ بِالِاعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمُنَاسَبَةُ حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ لِلِاعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِ إِنَّ اللَّهَ نَعَشَكُمْ بِالْكِتَابِ ظَاهِرَةٌ جدا وَالله أعلم". ابن حجر، **فتح الباري**، 13/ 246؛ وقال الملا كوراني: "قيل: له كتاب أفرده في أحاديث الاعتصام، والظاهر أن ذلك الكتاب لم يكن حاضرًا عنده فأحال تحقيقه إليه". الملا كوراني: أحمد بن إسماعيل بن عثمان الشافعي ثم الحنفي (ت: 893هـ)، **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 2008م، 11/ 134 وما بعدها.

ومن خلال ما سبق يظهر لنا كيف اجتمعت في شخصية البخاري أمور أهَّلته لكي يكون أميرَ المؤمنين في الحديث؛ من حيث الأسرة العلمية، والبيئة المحيطة به، ورحلته في طلب الحديث، وتنقله بين البلاد، وسماته الشخصية، ومرحلته الزمنية، وتدرجه في التأليف... ليظهر ذروة ذلك في كتابه الجامع الصحيح.

**المطلب الثاني: الفترة العلمية التي قبله والتي بعده.**

لقد أثرت الفترة الزمنية التي عاشها الإمام البخاري على بحثه والقواعد المنهجية التي سار عليها في تدوينه للجامع الصحيح، لدرجة أننا نستطيع أن نصف كتابه الجامع الصحيح بكونه يمثل مرحلة بداية ظهور نتائج استقرار مصطلح وقواعد علم الحديث روآية ودرآية.

لقد دون لنا الإمام البخاري بشكل مختصر في الجامع الصحيح الذاكرة العلمية التي مرّت على الأمة المسلمة، وذلك من خلال تحليل الأبواب والمرويات الموجودة في صحيحه الجامع، من حيث تسلسل الكتب، وعناوين الأبواب، وتسلسل الروايات داخل الباب، ويمكن بيان مراحل التدوين في الحديث عموما، وكما يلي:

1. المرحلة الأولى: **مرحلة غلبة النقل الشفوي على التدوين**: وهذه ظهرت مع تدوين القرآن الكريم في العصر النبوي واستمرت إلى عصر سيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عثمان رضي الله عنهم، مع وجود تدوين لبعض الأحاديث.
2. المرحلة الثانية: **مرحلة التدوين العامة**، ويمكن أن نطلق عليها "مرحلة التصنيف الكمّي": وهدفها هو تدوين الملفوظ من الحديث وضبط الرواية، مع مراعاة نوع التصنيف، وتمثلت بالمصنفات التي تجمع الفقه مع التفسير مع الحديث.
3. المرحلة الثالثة: **مرحلة التحليل والتقصي والنقد**، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة "المعالجة الكمية" لما سبق: وفيها يظهر نقد السند، والبحث الميداني، والتقصي والتحري، ووضع القواعد الحديثية العامة، ومعرفة الضوابط الخاصة بكل جزء من أجزاء تدوين الحديث، وتمثلت بظهور التصانيف في السنن والمسانيد والموطأت وكتب الآثار وغيرها.
4. المرحلة الرابعة: **مرحلة التنظيم والاستنتاج** "التصنيف النوعي": وهي المرحلة التي ظهرت بظهور الجامع الصحيح، وتمثل هذه المرحلة مرحلة الانتقاء من الكم السابق، بمقاييس خاصة وضعت من قبل الإمام البخاري، والإمام مسلم وبقية أئمة الكتب الستة وغيرهم.
5. المرحلة الخامسة: **مرحلة المراجعة والتقويم**، وهي بمثابة مرحلة مناقشة ما صنف بشكل خاص، على ضوء الشروط الموضوعة لكل مصنف، وفيها يظهر اكتشاف القواعد والأصول

والمصطلحات، وهذه المرحلة ظهرت فيها المستدركات والمستخرجات، وكتب الزوائد وغيرها، كما ظهر التنيف في علم مصطلح الحديث...

وهذه المراحل هي مراحل مرّت بها جميع العلوم الشرعية عموما، وعلم الحديث بشكل خاص من حيث كونه علماً، وهي أيضا بمثابة خطوات عملية يتبعها المؤلفون في تدوينهم للعلوم في مصنفاتهم، فهي مراحل طبيعية لتطور حركة التدوين وأصول البحث العلمي؛ وهي لا تقتصر على ذات العلم فقط بل هي مواكبة لكل عملية بحثية معرفية؛ وهي تتكرر في أي بحث علمي؛ ولهذا يمكن أن نقول: إن فترة القرون الثلاثة الأولى، شهدت تدوين كل ما تعلق بعلوم الشريعة، وطرق تدوينها كانت تخضع لقواعد معروفة بين أهل العلم، فهي من قبيل "العُرف" المشهور، فكانت تلك القواعد من قبيل "التصورات"، لكن قراءة كيفية الجمع بين تلك القواعد وتقديم إحداها على الأخرى ظهرت بظهور تدوين علوم القرآن وعلوم الحديث وعلم أصول الفقه، ليكون هذا التدوين "التحليلي" لقراءة المنهج المتبع في التصنيف، هو من قبيل "التصديقات" التي تحتاج إلى نظر واستدلال؛ لقد ظهرت بوادر هذا المنهج في تصنيف العلوم في نهاية القرن الثاني لترقى إلى ذروتها من حيث البحث والتقصيي في القرن الرابع وتستمر الى نهاية القرن الثامن... والله أعلم.

**المبحث الثاني: منهجية البخاري في تهذيب ما سبقه من مناهج التدوين:**

لقد جاء بعد مرحلة الجمع والتنظير والمناقشة -ويمكن أن نحصرها بطبقة التابعين وتابع التابيعن ويغلب عليه مرحلة النقل الشفوي على التدوين- مرحلة الجمع العام للعلوم وهذه تمثلت بفترة الإمام البخاري، وهذا ما يطلق عليه بحسب خطوات البحث العلمي "المدخلات" (Inputs)، بجمع ما دون لمن سبقه من مقول ومكتوب.

وساعدت كثيرا عملية التدوين المبكرة للعلوم البخاري في تنظيم طريقة تنصيف للجامع الصحيح، لهذا نجد أن تبويبه وَجَدَ قبولاً من علماء عصره، وكذلك مَنْ جاء بعده من أهل العلم.

فيا ترى كيف مرت عملية التدوين؟ وكيف أثرت على صناعة البخاري للصحيح؟ يذكر لنا الإمام الذهبي أن أول مَنْ صنف في الكتب ابْنُ جُرَيْجٍ (ت:150هـ)[22]، وقد أكثر الإمام البخاري من الرواية عنه[23]؛ وفي الكوفة يَحْيَى بنُ زَكَرِيَّا بنِ أَبِي زَائِدَةَ الوَادعِيُّ (ت:183 أو 184هـ)، وقد قال الذهبي في حقه: "كَانَ ثِقَةً،

(22) ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 327/6.

(23) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، مثلا في المجلد الأول من تسعة مجلدات: 118، 124، 153، 160،154، 168، 170.

حَسَنَ الحَدِيْثِ، وَيَقُوْلُوْنَ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الكُتُبَ بِالكُوْفَةِ، وَكَانَ يُعَدُّ مِنْ فُقَهَاءِ المُحَدِّثِيْنَ بِالكُوْفَةِ"[24]، وقد روى الإمام البخاري عنه وعن غيره[25].

**المطلب الأول: تدوين البخاري في صحيحه منهج التوثيق للتدوين العلوم.**

ويمكن بيان تفسير الدافع للتدوين المنقول من الحديث وباقي العلوم الإسلامية، أنها جاءت بعد أن تمَّ ضبط كتابة المصاحف العثمانية[26] ظهرت الحاجة إلى ضبط تدوين الحديث؛ وذلك لأن العرب في الجزيرة أمة تحفظ في طبعها، والتدوين عندها يكون لكل أمر عظيم[27]؛ فأصل التدوين موجود في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بما يطلق عليها تسمية "كتاب الوحي"[28]، ولهذا قد وثَّقَ لنا الإمام البخاري الأمر بكتابة القرآن عَنِ البَرَاءِ، وينقل لنا البخاري ذلك بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: "ادْعُ لِي زَيْدًا وَلْيَجِئْ بِاللَّوْحِ وَالدَّوَاةِ وَالكَتِفِ - أَوِ الكَتِفِ وَالدَّوَاةِ؛ ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ ..."[29]، كما وثق فترة التدوين زمن سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه وكان جمع القرآن الكريم، بعد معركة اليمامة؛ ليبلغ ذروة الجمع والنسخ بعد الجمع الأول في زمن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه[30]، فيحمل الناس على حرف واحد مخافة الاختلاف في كتاب الله تعالى، حيث روى لنا الإمام البخاري عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ عُثْمَانَ دَعَا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ العَاصِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي المَصَاحِفِ[31]، وبسبب النصوص التي

---

(24) روى عنه اصحاب الكتب الستة، ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 339/8، 340؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، 841.

(25) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، مثلا : 84/1، 13/4، 63، 115، وغيرها.

(26) كتب النبي إلى أهل الطائف مثلا، ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، 15/2؛ في قصة اسلام عمر أن وجد صحفا في بيت أخته فاطمة، وكان يقرأ منها خباب، ينظر: ابن هشام، **السيرة النبوية**، 1/ 296؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 139/1.

(27) مثل أمر الصحيفة ومقاطعة بني هاشم، ينظر: ابن هشام: جمال الدين عبد الملك الحميري المعافري، (ت: 213هـ)، **السيرة النبوية**، تحقق: طه عبد الرؤوف سعدي، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 3/2؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 179/1.

(28) ينظر: خليفة بن خياط، **تاريخ خليفه بن خياط**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق وبيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ، ص99؛ ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، **البداية والنهاية**، دار الفكر، دمسق، 1986م، 339/5-355، "فصل وأما كُتَّابُ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَرَضِيَ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ".

(29) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 184/6، ح (4990)، "بَابُ كَاتِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

(30) ينظر: غانم قدوري الحمدي، **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، اللجنة الوطنية للإحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، الطبعة الأولى: 1982م، 95-128.

(31) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 180/6، ح (3506)، "بَابُ نَزَلَ القُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ" وينظر تمام الحديث.

وردت مبينة لكيفية الكتابة، ظهر "التحليل" لتلك المرحلة، ولهذا نجد الإمام الباقلاني يكتب في الحكمة من حمل الناس على حرف واحد لتحقيق المقصد من تلاوة القرآن الكريم[32].

فقد أسست عملية "جمع" و"نسخ" المصاحف "عرفّ" تدوين الحديث النبوي بصورة خاصة، وعرف تدوين باقي العلوم بشكل عام، ووجه المقاربة تظهر من خلال المقارنة بين ما يليّ:

1. شهد عملية جمع المصحف في زمن سيدنا أبي بكر، تقديم "الملفوظ" على "المكتوب"، ويثبت لنا هذا البخاري في جامعه في الحديث الموقوف على زيد بن ثابت رضي الله عنه وقصة جمع القرآن، وكيف كان يتحرى التدوين، وفيه دلالة أنه دون المنقول المحفوظ مع تتبعه لمن كتب متفرقا[33]، وعلى هذا العُرف كان تدوين الحديث في المرحلة الأولى تقديم الملفوظ على المكتوب، فظهرت حركة الجمع والتدوين والروايات، ومثله الفقه.
2. بعد هذه المرحلة جاءت مرحلة نسخ المصاحف، والغاية منها حمل الناس على "المكتوب" لقلة من عاصر "الملفوظ" ووفاة أغلبهم، وعلى هذا العُرف سارت مرحلة تدوين الحديث، ولضبط الملفوظ ظهرت الكتابة في علم الرجال أولا كعلم "دراية" ثم كتابة المنطوق "كعلم رواية"، وينقل الخطيب البغدادي بسنده إلى إسماعيل بن محمد الجبريني، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: "هُمَا ثَبَتُ حِفْظٍ وَثَبَتُ كِتَابٍ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ يَا أَبَا زَكَرِيَّا أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ثَبَتُ حِفْظٍ أَوْ ثَبَتُ كِتَابٍ قَالَ: ثَبَتُ كِتَابٍ"[34]؛ ومثل هذا نجده في تدوين الفقه، مثل كتب أصول المذاهب والتي تعدّ العمدة في الترجيح داخل المذهب، مثل الأصول الستة لمحمد بن الحسن الشيباني، وكتاب الأم للشافعي، والموطأ –إذا نظرنا إليه كمصدر للمالكية- وهكذا.

لقد أخذ الإمام البخاري بهذا العُرف في تدوينه للجامع الصحيح يكثر من "الملفوظ" فيضع باباً يشير فيه إلى ذلك، مع الأخذ بـ"المكتوب"، بشرط التثبت[35]، فإذا وقع الخلاف رجح ذلك مثل حديث "إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ القَتْلَ" ثم يقول بعدها "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (البخاري) كَذَا، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ وَاجْعَلُوهُ عَلَى الشَّكِّ الفِيلَ أَوِ القَتْلَ وَغَيْرُهُ يَقُولُ الفِيلَ"[36].

---

(32) الباقلاني: القاضي محمد بن الطيب بن محمد المالكي (ت: 403هـ)، **الانتصار للقرآن**، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان، 2001م، 57/1؛ وينظر: غانم قدوري الحمدي، **رسم المصحف**، 107 وما بعدها من الحكمة في جمع الناس على حرف واحد.

(33) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 183/6، "بَابُ جَمْعِ القُرْآنِ"؛ الترمذي، **سنن الترمذي**، 134/5 "بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ"؛ وابي يعلى المولي، **المسند**، 72/1؛ الطبراني، **المعجم الكبير**، 146/5 وغيرهم.

(34) الخطيب البغدادي، **الجامع لاخلاق الراوي والسامع**، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 2/ 225؛ السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:911هـ)، **تدريب الراوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، 2/ 38.

(35) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 35/1، "بَابُ الإِنْصَاتِ لِلْعُلَمَاءِ"، 33/1، "بَابُ كِتَابَةِ العِلْمِ".

(36) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 33/1، برقم (112)، "بَابُ كِتَابَةِ العِلْمِ".

ويدون لنا البخاري أن تدوين الحديث كان له ما يؤيده في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، فزمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخلُ من التدوين للحديث، فنجد أمثلة على ذلك، مثل تدوين سيدنا أبي بكر الصديق، وأبي أمامة الباهلي، وأبي هريرة وأبي أيوب الأنصاري رضي الله عنهم، وغيرهم[37]، لكن الأصل في قبوله وجود عنصر مهم وهو"التحري" في قبول الرواية والأخذ بها، ويثبت لنا البخاري في جامعه الصحيح ذلك، حينما يروي حديث الاستئذان كحديث مرفوع عن أبي موسى الأشعري من وجه، وموقوف من وجه أخرى لطلب سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه البينة " وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ" من أبي موسى على روايته[38]، ومثله سار الإمام مسلم في روايته عن سيدنا عمر أنه لم يقبل قول فاطمة بنت قيس، في قضية طلاقها وأن الرسول صلى الله عليه وسلم "لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً"، لمخالفته ظاهر عموم الكتاب والسنة[39].

ويوثق الأمام البخاري هذا الأمر مفصلا من خلال ما دونه وتتبعه مما كُتب من حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وما كتب عن الصحابة والتابعين، ومثَّل لذلك في كتابه "التاريخ الصغير (الأوسط)"[40]، وكتابه التاريخ الكبير[41]، لنستدل به على كتابة الحديث في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ومثل لهذا الكثير

---

(37) قد ذكر الشيخ الأعظمي أسماء (52) من الصحابة وأسند إليهم الكتابة. ينظر: محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1980م، 92/1-142.

(38) «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ». البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 54/8 برقم (6245) "بَابُ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِئْذَانِ ثَلاَثًا"؛ فقام معه أَبو سَعِيدٍ الخُدْرِيّ، ليثبت ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ ورواه: مسلم ، **صحيح مسلم**، 1694/3 .. وغيرهم.

(39) رواه: مسلم في صحيحه 1118/2، "بَابُ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا"؛ وأبو دواد **في سننه**، 288/2؛ والترمذي **في سننه** 475/2؛ والنسائي **في سننه** (المجتبى)، 209/6. وعدم الاخذ بقولها لأن في ذلك تضييع لحقها، من نفقه وسكنى، ومخالفة عموم الكتاب والسنة، وهو مسلك من مسالك الحنفية في الترجيح؛ وأيضا فعل سيدنا عمر هو من قبيل القضاء والحكم، لأن بينة الآية أقوى من بينة الرواية المنفردة، ولهذا قال لها في روية النسائي: "إِنْ جِئْتِ بِشَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ"، وينظر: الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الحجري المصري (ت: 321هـ)، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق ، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1994م، 67/3، برقم (4521).

(40) مثلا ما رواه البخاري بسنده عن اللَّيْثُ قَالَ :كَتَبَ إِلَيَّ هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ. ومثله كثير في: **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 16/1؛ وكتاب يزيد بن أبي سفيان إلى عمر رضي الله عنها، 41/1؛ وكذلك كيف أن الكتابة كانت منتشرة، كما يذكر الإمام البخاري بسنده إلى أبي بكر بن محمد بن خزام : "أَن عمر بن عبد الْعَزِيز كتب إِلَيْهِ فِي خِلَافَته اكْتُبْ لي نُسْخَة صدقَات أَصْحَاب النَّبِي الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَتَسْمِيَة ولاتها وارفع فِي أنسابهم واكتب إِلَيَّ الحَدِيث الَّذِي حَدَّثتنِي عَن عمْرَة عَن عَائِشَة"، 216/1؛ وكذلك أثبت المراسلة بين السلف، حيث قال: "قَالَ إِسْحَاق عَن جرير عَن سهل عَنْ أَبِيهِ كَتَبَ سَلْمَانُ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ إِلَى سَلْمَانَ"، 139/2.

(41) مثلا ما رواه في **التاريخ الكبير** بسنده عن عَنْ أَبِيه عَنْ أَبِي بردة: "كتب عُمَر إلى أَبِي"، 227/2؛ وما رووه بسنده عنيحي أن رزيق –اختلف في ضبط اسمه– بْن حيان أخبره: "أن عُمَر بْن عَبْد العزيز كتب إليه بحديثين"، 95/3؛ وكذلك ما رواه بسنده أن المغيرة كتب إلى مُعَاوِيَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدُّعَاءِ، 180/3؛ وكذلك في تدوين الصدقة (الوقف) ما رواه بسنده عن مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم بْن الْمُطَّلِبِ بْن السَّائِبِ عَنْ أَبِيه عَنْ جَدِّهِ قَالَ: "تَصَدَّقَ السَّائِبُ بْنُ أَبِي وَدَاعَةَ بِدَارَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ كَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا مَا قَضَى السَّائِبُ بْنُ أَبِي وَدَاعَةَ فِي دَارِهِ الَّتِي

من الأمثلة، وقد أراد أن يدون المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كمقصود أصالة من تأليفه، لكننا نفهم تبعا أن هذا التدوين للرواية جاء من قبيل التأسيس لمنظومة العلوم الإسلامية عموماً، وهذا يفسر لنا تبويب البخاري لبعض الأبواب في الجامع الصحيح دون أن تحتوي على حديث، مكتفيا بذكر آية فقط وبيان من قول أهل العلم(42)، أو ذكر حديث اشتهر بين الفقهاء(43).

ولأهمية إثبات ذلك وأن هذه الفترة لم تخلُ من تدوين للحديث، أفرد الإمام البخاري في جامعه الصحيح باباً من أبواب كتاب العلم جعله تحت عنوان "بَابُ كِتَابَةِ العِلْمِ"، ليذكر تحته جمعاً من الأحاديث تشير إلى تدوين الحديث، مثل حديث الصحيفة التي عِنْدَ سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وحديث أمْر النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة لرجل مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، وحديثاً موقوفاً عن أبي هريرة رضي الله عنه يثبت به الكتابة عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما(44)، وغيرها من الروآيات(45).

**المطلب الثاني: خصائص المرحلة التي سبقت فترة تدوين الجامع الصحيح:**

ويمكن بيان ملامح وخصائص هذه المرحلة من خلال ما يليّ:

1. ظاهرة الرحلة في طلب الحديث، وهو أمرٌ مهم في تحصيل طلب الحديث؛ روي عن ابنِ مَعِينٍ، أنه قالَ: "أربعةٌ لا تُؤْنِسُ منهم رُشْداً منهم رجلٌ يكتبُ في بلدِهِ، ولا يرحَلُ في طلبِ الحديثِ"(46)، وقالَ إبراهيمُ بنُ أدهمَ: "إنَّ اللهَ يدفعُ البلاءَ عن هذهِ الأمةِ برحلةِ أصحابِ الحديثِ"(47)، ولهذا دوَّن البخاري الرحلات في تاريخه الكبير(48)،مع ذكر علاقة الرواي

---

بِالْمَدِينَةِ وَدَارِهِ الَّتِي بِمَكَّةَ فِي حُرُمَاتِ اللَّهِ وَبِمَكَّةَ الْكَعْبَةَ"، 149/4 ح وعن كتابه الصحبة بعضهم عن بعض، ما رواه بسنده عن سيف بْن عَبْد الحميد بْن مَحْمُود عَنْ أَبِيه وَكَانَ مؤاخيا لابْن عَبَّاس"كتب ابْن عَبَّاس حَدَّثَنَا أَبُو الدرداء"، 172/4؛ وكتابه عُمَر إلى ابى موسى رضي الله عنها، 157/6.

(42) مثلا: "بَاب فَضْلِ الْعِلْمِ" البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 21/1.

(43) مثلا: "بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا تَوَضَّأَ، فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرِهِ الماءَ» وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ"، البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 31/3.

(44) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 33/1 وما بعدها.

(45) مثلا: صلح الحديبية وكتابته. البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 184/3، "بَابٌ: كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا: مَا صَالَحَ فُلاَنُ بْنُ فُلاَنٍ، وَفُلاَنُ بْنُ فُلاَنٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ"؛ والكتابة لهرقل، 8 /138 "بَابُ إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لاَ أَتَكَلَّمُ اليَوْمَ، فَصَلَّى، أَوْ قَرَأَ، أَوْ سَبَّحَ، أَوْ كَبَّرَ، أَوْ حَمِدَ، أَوْ هَلَّلَ، فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ"؛ وغيرهما.

(46) الخطيب البغدادي، **الجامع لاخلاق الراوي والسامع**، 2/ 225؛ السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:911هـ)، **تدريب الراوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، 2/ 587.

(47) زين الدين العراقي: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت: 806هـ)، **شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)**، تحقيق: ماهر عيسى وعبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 2002م، 41/2.

بشيخه فيضيف إلى اسمه لقب الشيخ[49]، وكذلك نرى هذا في جامعه الصحيح من ضبط للزمان والمكان[50]؛ ليبقى هذا العرف مستمرأ إلى يومنا الحالي في العراق[51]، والهند من نسبة التلميذ إلى شيخه[52]؛وقد صنف الخطيب البغدادي في ذلك كتاباً[53]، وهذا النوع من التدوين أسهم بضبط حركة الراوي المتعلقة بالجغرافيا من جهة والتسلسل الزماني من جهة أخرى، ليضف عليها البخاري شرط اللقيا والثبت، وبهذا يستطيع أن تظهر حركة العلم بين أهله من خلال رجال الرواية في الجامع الصحيح.

2. ظهور الإسناد في هذه الفترة، والتثبت، ليظهر معه علم الجرح والتعديل، قَال الحفاظ صَالِح بْن مُحَمَّد الْبَغْدَادِيّ (ت:293هـ)[54]: "أول من تكلم فِي الرجال شعبة بْن الحجاج ثم تبعه يحيى بْن سَعِيد القطان، ثم تبعه أَحْمَد بْن حنبل ويحيى بْن مَعِين"[55]، وهو ينقل عن كبار أئمة الاسناد وعلى رأسهم أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج (ت: 160هـ) القائل: "كُلُّ حَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا فَهُوَ خَلٌّ وَبَقْلٌ"[56]، وشعبة من رجال الصحيح روى البخاري

---

(48) ينظر ترجمة: "سعيد بن المسيب"، حيث يروي يسنده عن "ابْنُ إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ مَكْحُولا يَقُولُ: طُفْتُ الْأَرْضَ كُلَّهَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَمَا لَقِيتُ أَعْلَمَ مِنَ ابْنِ الْمُسَيِّبِ". البخاري، **التاريخ الكبير**، 511/3.

(49) ينظر مثلا ترجمة: "مُحَمَّد بْن حميد أَبُو سفيان المعمرى سمع معمرا والثوري، وَقِيلَ معمري لأَنَّهُ رحل إلى مَعْمَر"، و"مُحَمَّد بْن النوشجان البغدادي السويدي وإنما قِيلَ السويدي لأَنَّهُ رحل إلى سويد بْن عَبْد العزيز". البخاري، **التاريخ الكبير**، 69/1، وص 253.

(50) مثل إثبات التحديث في غزوة القسطنطينية وقبيل وفاة أبي أيوب الأنصاري في هذه الغزوة. ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، باب "صلاة النوافل"، برقم (1186)، 59/2؛ ومثله وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الإثنين، ينظر: بَابُ "مَوْتِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ"، برقم(1387)، 102/2؛ وفي وفاة عمر رضي الله عنه، حينما حصر الخلافة في النفر الذي توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض، فَسَمَّى عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ. ينظر: بَابُ "مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"، برقم (1392)، 103/2؛ وعمر النبي صلى الله عليه وسلم عن وفاته هو ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، ينظر: بَابُ "وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، برقم (3536)، 186/4.

(51) مثل نسبة علامة بغداد الشيخ "عبد الله السويدي" إلى خاله الشيخ "أحمد بن سويد"؛ واشتهر الشيخ من خلال مناظرته مع علماء الشيعة في النجف أمام الشاه "نادر شاه أفشار" (26 ـ شوال ـ 1156هـ)؛ ترك لنا شرحا لصحيح البخاري. ينظر المقدمة: عبد الله السويدي، **مؤتمر النجف**، قدم له: محب الدين الخطيب، مطبعة البصري، بغداد؛ محمود شكري الآلوسي، **المسك الأذفر**، مطبعة الآداب،بغداد،1937م، 60-64؛ كما نجد في شبه القارة الهندية لفظ القاسمي والأعظمي.

(52) ينظر: عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي (ت: 1341هـ)، **الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى** بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، دار ابن حزم، بيروت،الطبعة: الأولى، 1999م .

(53) زين الدين العراقي: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (ت: 806هـ)، شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، تعليق: محمد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت. هذا الكتاب سبق ذكره، لذلك لا ينبغي ذكر معلومات النشر مرة أخرى.

(54) كان اماما في الحديث. ينظر: أبو الحجاج المزي: جمال الدين ابن الزكي أبي محمد يوسف بن عبد الرحمن القضاعي الكلبي (ت: 742هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1980/1400م، 495/12، 127/3.

(55) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 495/12.

(56) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ـ إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 283؛ ابن الملقن: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت: 804هـ)، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: دار الفلاح، دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى، 2008م، 41/1.

عنه من طريق شيخه "آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ"(ت:221هـ)[57] بقوله: "حَدَّثَنَا شُعْبَةُ " أحاديث لا تقلُ عن "150" حديثا، ويجعل حديثه حديث الباب[58]، ومن طريق شيخه "أَبُو الوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ" (ت:227هـ) [59]، بمالا يقلُ عن (80)، ويجعل حديثه حديث الباب[60]، وغيرهما؛ وكذلك البحث عن علو السند، وفي هذا قال الإمام أحمد: "طَلَبُ الإِسْنَادِ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ"[61]، وقال يحيى بن معين: "الْإِسْنَاد النَّازِل قرحة فِي الْوَجْه، والإسناد العالي قربة إِلَى الله وَرَسُوله صلى الله عليه وسلم"[62]، وقِيلَ لَهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: "مَا تَشْتَهِي؟ قَالَ: " بَيْتٌ خَالِي، وَإِسْنَادٌ عَالِي"[63]، وقد صرح بالبخاري بالرواية عنه بقوله "حَدَّثَنِي" و"سَمِعْتُ"[64]؛ وقد حرص الإمام البخاري على هذا، ومن ذلك روايته "الثلاثيات"، فنجد في جامعه الصحيح أنها وصلت إلى "22" حديثاً[65].

3. التنوع في الرواية، والتداخل في التدوين، فنجد المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والموقوف إلى الصحابي رضي الله عنه، والمقطوع إلى التابعي، وخير مثال على هذا التنوع ما صنفه الإمام مالك في الموطأ[66]؛ كما نجد البخاري في الجامع الصيحيح يذكر مثل أقوال الصحابة والتابعين لتحقيق مقصده من الباب الذي بوب له، بحَيثُ تكون تلك الروايات مكملة

---

(57) اسمه: عبد الرحمن بن محمد ، نشأ ببغداد وارتحل في الحديث فاستوطن عسقلان إلى أن مات. روى عن ابن أبي ذئب وشعبة وشيبان النحوي وحماد بن سلمة والليث وورقاء وجماعة، روى عنه البخاري مسلم والترمذي وابن ماجه. ينظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 196/1.

(58) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، مثلا: 11/1، ح (10)، "بَابٌ: المسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"، 15/1، ح (32)، "بَابٌ: ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ"، 42/1، ح (150)، "بَابُ الِاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ"، وغيره كثير.

(59) روى عنه الستة. ينظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، ، 816.

(60) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، مثلا: 12/1، ح (17)، "بَابٌ: عَلاَمَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ"، 32/1، ح (15)، "بَابٌ: هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي العِلْمِ؟"، 40/1، ح (142)، "بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الخَلاَءِ"، وغيره كثير.

(61) الخطيب البغدادي، **الجامع لاخلاق الراوي والسامع**، 123/1؛ ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين (ت: 643هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، 1986م، 256؛ السيوطي، **تدريب الروايي**، 605/2.

(62) ابن عساكر: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن (ت: 571هـ)، **أربعون حديثا لأربعين شيخا من أربعين بلدة**، تحقيق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة، 20.

(63) ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح**، 256.

(64) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، 26/5، برقم (3751)، 145/2، ح "1576".

(65) روى عن طريق مَكِّيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، الأحديث ذوات الأرقام: (109)، (497)، (502)، (561)، (2007)، (2289)، (2960)، (3041)، (4206)، (5497) ، (6891)؛ وعن أَبِي عَاصِمٍ الضَّحَّاكِ بْنِ مَخْلَدٍ: (1924)، (2295)، (2477)، (4272)، (5569) ، (7208)؛ وعن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ ، (2703) ، (4499)، (6894)؛ وعن عِصَام بْنِ خَالِدٍ، (3546)؛ وعن خَلَّاد بْنِ يَحْيَى، (7421) . ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**.

(66) ينظر: مالك بن أنس، **الموطأ**، مثلا: حديث "كل مسكر حرام"، ووقفه سائر رواة الموطأ غير يحيى بن يحيى فليس عنده، والأصح عند مالك موقوف، 105/1، وكذلك حديث الوليمية: 1/ 119، وغيره.

لحديث الباب أو مبينة له[67]، وقد يثب "رفعه" إلى الرسول صلى الله عليه وسلم و"وقفه" إلى الصحابي[68]، وإذا لم يترجح عنده رواية ولم تكن على شرطه جعلها لبيان دلالة الباب[69].

4. محاولة وضع القواعد الضابطة للرواية التي يسعى المحدث إلى جمعها، فيضع ضوابط يلتزم بها، ويبني كتابه عليها؛ وقد بيّن ذلك القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت: نحو 360هـ) في كتابه "المحدث الفاصل"، فقد جمع بين المصطلح والطبقات بشكل فريد، فأرد أن يحلل مسلك علماء الحديث في التعديل والتضعيف[70]، وهناك ملاحظة هامة وهي: أن جميع كتب المصطلح التي وصلت إلينا هي بعد تدوين الصحاح الستة، فهي من حيث الإجمال فيها تقسيم متبع، يكاد يجمع عليه أهل الحديث، هو حاكم على تقسيم الحديث، ونستطيع أن نحصره من حيث "منتاها" ينقسم: "مرفوع" و"موقوف" و"مقطوع"، وهو من حيث طرقه ينقسم الى "متواتر" و"آحاد"، وهو من حيث الحكم على الحديث من حيث "الصحة" (القبول والرد): "صحيح" و"حسن" و"ضعيف"، وتبعا لهم يدخل صنف: "الموضوع"؛ وكلا الصنفين هو من قبيل "الكلي إلى جزيئاته (أفراده)" فيكون محصورا في هذا التقسيم؛ أما ما يندرج تحت كل تقسيم من الوصف الخاص انواع، فهو آلة كاشفة عامة لكيفية تصنيف المصنف لكتابه في الحديث، فلا يكون حاكما إلا على الكتاب الذي صنفه المحدث، ويمكن أن نقيس عليه غيره من المصنفات لاشتراكهما بكون المنصنِف (المؤلف) واحد.

5. وجود مسلك خاص في الرواية لكل مُحدثٍ من علماء الحديث، بحيثُ لا يخرج عن عُرف التدوين، مع مسلك خاص يختاره من حيث الطريقة، أنتجت خصوصية ظاهرة لكل كتاب في علم الحديث؛ بما يخدم المقصد الذي جاء لأجله الكتاب.

ولهذا وجب معرفة المنهج الذي سلكه المُحدث في كتابه، فمثلا نجد لفظَ "إن هذا يروي أحاديث مَنَاكِير" فيه دلالة تضعيف عند الإمام البخاري، لكن اللفظ عند الإمام أَحْمَدَ بنِ حَنْبَل وَجَمَاعَة أطلقه على الحَدِيث الْفَرد الَّذِي لَا متابع له[71].

---

(67) ينظر مثل: "بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ»": حيثُ ذكر في المقدمة بعد ذكر الآيات أقول الصحابة مثل ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهما، كما ذكر من التابعين؛ وكذلك مثالا ما رواه علقمة بن قيس موقوفا عن عبد الله في قوله تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا} [الأنعام: 82]، "بَابٌ: ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ"، 15/1، وغيره.

(68) **صحيح البخاري**، السلطانية، مثل حديث الباب المروي عن أنس، 34/7/ ح (5214)، "بَابُ إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى البِكْرِ".

(69) **صحيح البخاري**، السلطانية، مثل: "بَابُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ"، 155/8.

(70) الرامهرمزي، **المحدث افاصل بين الرواي والواعي**، عموم الكتاب.

(71) أبو الحسنات اللكنوي: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي (ت: 1304هـ)، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثالثة، 1407هـ؛ حيثُ دون إيقاظا تحت عنوان "فِي الْفرق بَين قَوْلهم حَدِيث مُنكر ومنكر الحَدِيث ويروي الْمَنَاكِير" ، ثم قال بعده "لَا تَظنن من قَوْلهم فلَان روى الْمَنَاكِير اَوْ حَدِيثه هَذَا مُنكر وَنَحْو ذَلِك أنه ضَعِيف"، ص199-201؛ وقال الإمام الذهبي بعد ترجمة أحمد بن عتاب المروزي: "ما كل من روى المناكير يضعف". الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ/ 1963م، 1/ 118.

6. ظهور المصطلحات في علم الحديث وغيرها من العلوم، ولهذا نجد الإمام البخاري يراعي بذلك مسلك مشايخه في مصطلحاتهم، فمثلا نجده يروي عن شيخه إسحاق بن راهويه، مجردا عن اسم أبيه مقرونا بلفظ "حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا"[72]، فيكون مصطلح "أَخْبَرَنَا"، لبيان أن هذا اللفظ أخذ به ابن راهوية في مسنده[73]، وفي هذا يقول الحافظ أبن حجر: "أَن إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه لَا يَقُول حَدثنَا وَإِنَّمَا يَقُول أخبرنَا"[74]، وقد يذكر لفظ "حَدثنَا" لكننا نجد بعده لفظ " أخبرنَا "، مثل الرواية عن "النَّضْر بْنِ شُمَيْلٍ" و"وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ" و"عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى"[75]، نجد إسحاق بن راهويه في مسنده يسبقه بلفظ "أخبرنَا"[76]، وهكذا كان لكل محدث مسلكه في التصنيف.

**المطلب الثالث: التوبيب في الجامع الصحيح شامل لعلوم الشريعة.**

شهدت فترة الإمام البخاري ظهور التدوين العام لعلوم الشريعة، من تفسير وفقه وغيرها من العلوم، ولينقل لنا الإمام البخاري في جامعه الصحيح عن الأئمة الذين دونوا في هذا العلم وكانوا حجة فيه، وكما يليّ:

---

مثلا: مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم التَّيْمِيّ، الذي تفرد بحديث "إنما الأعمال بالنيات"، قال عنه الإمام أحمد: "يروي أَحَادِيث مَنَاكِير". ينظر: أبو الوليد الباجي: سليمان بن خلف القرطبي الأندلسي (ت:474هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1986م، 2/ 616.

(72) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 47/1، ح (180)؛ 127/1، ح (622) .... وغيرها.

وقد يذكر أخبرنا بعد حدثنا، مثل: "حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ..."، 103/1، ح (482)؛ و2/ 27، (1011)... وغيرهم.

(73) في الغالب يستخدم ابن راهوية لفظ " أَخْبَرَنَا"، في التحديث عن مشايخه، ولا نجد لفظ "حَدَّثَنَا" إلا قليلا، مثلا في روايته عن شيخه "يَحْيَى بْنُ آدَمَ"، ح (199)، 1/ 241، و ح (1268)، 676/3؛ و كذلك بروايته عن "الْمُلَائِيُّ"، ح (542)، 1/ 465؛ وعن "إِسْحَاق"، ح (1370)، 3/ 756، و ح (1402)، 3/ 777.. وغيرها.

(74) ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 226.

(75) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، مثل: "حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ..."، 103/1، ح (482)؛ و"حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ..."، 2/ 27، ح 1011؛ "حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ..."، 2/ 51، ح (1139).

(76) ينظر على سبيل المثال:

- "النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ"، مثلا: 105/1، 113، 114، 115، 150 ... وغيرها كثير.
- "وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ"، مثلا: 105/1، 110، 175، 191، 192... وغيرها كثير.
- "عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى"، مثلا: 1/ 292؛ 451/2؛ 3/ 665، 893، 897... وغيرها كثير.

**أولا: التدوين في التفسير:** وأول من دون في التفسير التابعي "مجاهد بن جبر" (ت: 104هـ)[77]، وقد أكثر البخاري في صحيحه من الرواية عنه وخصوصا في كتاب التفسير، وقد يستفتح الباب بذكر قوله[78]، أو يروي عنه[79]، وقد زادت روايته أو استشهد بقول مجاهد في جامعه الصحيح عن (200) موضع، وخصوصاً في كتاب التفسير زاد ذكره عن (100) موطنٍ.

كما ألف في التفسير "مقاتل بين سليمان" (ت: 150هـ)[80]، لكن البخاري لم يرو عنه، لأنه لا يحتج بحديثه، مع علمه بالتفسير، وقال بحقه البخاري "منكر الحديث سكتواعنه" وقال في موضع آخر "لا شيء ألبتة"[81]، كما ألّف "سفيان الثوري" (ت: 161هـ) في التفسير، وهو إمام في الفقه والحديث وكان يروي جملة مروياته من كتاب[82]، وروى عنه البخاري في الجامع الصحيح عموماً، وفي كتاب التفسير[83].

وكذلك ألف الإمام "عبد الرزاق الصنعاني"[84] (ت: 211هـ) - صاحب المُصَنَّف وشيخ الإمام أحمد - تفسيراً، قال عنه البخاري: "ما حدث من كتابه فهو أصح"[85]، وبَيَّنّ العلّةَ الحافظ ابن حجر بقوله في المقدمة: "قلت احْتج بِهِ الشَّيْخَانِ فِي جملَة من حَدِيث من سمع مِنْهُ قبل الِاخْتِلَاط وَضَابِط ذَلِك من سمع مِنْهُ قبل الْمِائَتَيْنِ

---

(77) مجاهد بن جبر أبو الحجاج، المكي، المخزومي. شيخ القراء والمفسرين. إمام، ثقة، فقيه، برع في التفسير وقراءة القرآن والحديث. روى عن ابن عباس فأكثر، وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه. وعن أبي هريرة وعائشة وغيرهم. وقد عرض القرآن على ابن عباس ثلاث مرات يقف عند كل آية يسأله، فيم نزلت؟ وكيف كانت؟. قرأ عليه القرآن ثلاثة من أئمة القراءات، ابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري. وحدّث عنه عكرمة وطاووس وعطاء، وهم أقرانه، وعمرو بن دينار وسليمان الأعمش وجماعة. ينظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 10/ 42- 44؛ مجاهد بن جبر: أبو الحجاج المكي القرشي المخزومي، **تفسير مجاهد**، تحقيق: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، 1989م. ينظر قسم التحقيق.

(78) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 6/ 17، "بَابُ مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الكِتَابِ"، والبقرة: 6/ 18، وغيره كثير.

(79) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 29/6، ح (4531)، باب: "وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا".

(80) مقاتل بن سليمان: أبو الحسن بن بشير الأزدي البلخى، **تفسير مقاتل بن سليمان**، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة: الأولى، 1423هـ.

(81) البخاري، **التاريخ الكبير**، 14/8؛ ينظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 283/10 .

(82) ينظر مقدمة التحقيق: سفيان الثوري: أبو عبد الله بن سعيد بن مسروق الكوفي، **تفسير الثوري**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى 1983م، 11؛ البخاري، **التاريخ الكبير**، 4/ 92؛ روى عنه الستة. ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 111/4.

(83) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 6/ 94، ح (4732)، "{أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا، وَقَالَ: لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا}"، 129/6، "بَابُ {وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الخَاسِرِينَ}"، وغيرها.

(84) عبد الرزاق الصنعاني: أبو بكر بن همام بن نافع الحميري اليماني، **تفسير عبد الرزاق**، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة 1419هـ.

(85) البخاري، **التاريخ الكبير**، 130/6؛ روى عنه الستة. ينظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 310/6 .

فَأَما بعْدهَا فَكَانَ قد تغير"[86]، وقد روى عنه البخاري في جامعه الصحيح في مواطن كثيره ومنها كتاب التفسير[87]، ويذكر اسمه مجردا في جامعه[88]، كما نُقل أن للإمام البخاري كتاب في التفسير اسمه "التفسير الكبير"[89].

**ثانيا: التدوين في الفقه:** سبق ظهور البخاري ظهور أئمة المذاهب الأربعة، فكانت بداية التدوين للمذاهب، علما أن حركة التدوين الفقهي المرتبطة بالحديث بلغت ذروتها فيما دَوَّنَهُ "محمد بن الحسن الشيباني" للتدليل لمذهب الإمام أبي حنفية في مؤلفات "الأصول الستة"، فنجده مثلا يروي عن الإمام أبي حنيفة أحاديث بسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فتصنف كمادة فقهية في كتابه "الأصل"[90]، وكذلك الإمام مالك في تبويبه لكتابه "الموطأ"، لكنه ألحق فيه ما خرج عن الفقه[91]؛ ودون الشافعي رحمه الله تعالى

(86) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، 419/1 وما بعدها.

(87) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 58/6، ح (4636)، "بَابُ {لاَ يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا}"، 60/6، 85/6، وغيرها.

(88) قال الكرماني في شرحه للبخاري: " قوله: (عبد الرزاق) هو ابن همام بن نافع أبو بكر الحميري مولاهم اليماني الصنعاني روى عنه سفيان وهو شيخه.": شمس الدين الكرماني: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، (ت: 786هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة ثانية: 1981م، 170/1.

(89) مقدمة التحقيق: شعيب الأرنووط، وعادل مرشد: البخاري، **الجامع الصحيح**، 1/ 23.

(90) ينظر كيف روى عن أبي حنيفة حديثا كأساس للباب: محمد بن الحسن الشيباني: أبو عبد الله (ت: 189هـ)، **الأصل**، تحقيق: الدكتور محمَّد بوينوكالن، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، 2012م؛ مثلا في كتاب البيوع: 370/2، والصرف: 580/2، والرهن:132/3 وغيرها؛ ذكر المؤرخ المحدث خليفة بن خياط (ت:240هـ) الإمام أبي حنيفة في ترجمة "مَنْ نزل بغداد وتأهل بها من المحدثين". ينظر: **طبقات خليفة بن خياط**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ساعادت جامعة بغداد على نشره، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1967م، ص327.

(91) جاء في آخره كتاب "القدر" و"صفة النبي صلى الله عليه وسلم" و"الرؤيا" و"جهنم" وغيرها من الموضوعات. ينظر: مالك بن أنس، **الموطأ**.

أصول مذهبه[92]، وهؤلاء الأئمة الأعلام هم مدار معرفة الأحكام[93]؛ وكذلك ما كتبه القاضي أبو يوسف (ت: 182هـ) في كتابه "الخراج" حيث نجد فيه العدد من الروايات المرفوعة والموقوفة والمقطوعة[94].

والناظر إلى تلك الفترة يجد كيف كان التزاحم بين أهل العلم على وضع قواعد للتدوين، وصناعة قواعد تدوين كل علم من علوم الشرع، وخصوصا في الكوفة والبصرة، ولهذا كان مسلك الفقهاء وأهل النظر في النصوص فيه من آلة التقصي والبحث، تختلف في بعض جوانبهما مع أهل التدوين من علماء الحديث، مع اتفاقهم بطرح رواية "الكذاب"، و"المجروح" شرط أن يكون الجرح مفسراً، وشهدت الكوفة هذا التزاحم في التأسيس وخصوصا بين الإمام أبي حنيفة وهو رأس الفقه والإمام سفيان الثوري وهو رأس أهل الحديث، وينقل لنا كيف أن سفيان الثوري دخل على أبي حنيفة غاضبا وخرج منه وقد رضي عنه وهو يقول: "إِنَّه ليكشف لَك من الْعلم عَن شَيْء كلنا عَنهُ غافل"[95]، وفي هذا تصريح بالتوثيق من سفيان لأبي حنيفة، وقد ذكر ابن أبي حاتم فضل الإمام أبي حنيفة[96].

ولهذا نرى المُزني - تلميذ الإمام الشافعي- يصف أبا حنيفة وأصحابه بقوله، بعد سؤال جاءه، قائلا: " فقال له: ما تقول في أبي حنيفة؟ قَالَ: سيدهم. قَالَ: فأبو يوسف؟ قَالَ: أتبعهم للحديث. قَالَ: فمحمد بن الحسن؟

---

(92) ينظر كيف يجعل من مقدمة الباب حديثا يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ينظر: الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي المكي (ت: 204هـ)، **الأم**، دار المعرفة، بيروت، 1990م. **"**الْوُضُوءُ مِنْ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ وَالرِّيحِ" 31/1، و"بَابُ صَدَقَةِ الْوَرِقِ" 42/2، ؛كما يروي الحديث الموقوف مثلا عن سيدنا علي رضي الله عنه 169/1 كدليل، أو كمقدمة للباب مثل: "بَابُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ" عن سيدنا عمر بن الخطاب، 49/2. وغيره كثير.

(93) ينظر: ابن عبد البر الأندلسي: أبو عمر يوسف الأندلسي (ت:463هـ)، **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (مالك بن أنس المدني، ومحمد بن إدريس الشافعي المُطلبي، وأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي) وعيون أخبارهم الشاهد بإمامتهم وفضلهم في آدابهم وعلمهم**، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب؛ وسار على نهجه خلق مثل: أبن تيمية: أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: 728هـ)، **رفع الملام عن الأئمة الأعلام**، الرئاسة العامة لإدارات البحوث، الرياض، 1983م.

(94) أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم، **الخراج**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مثلا روى بسنده إلى سيدنا عمر رضي الله عنه: 29،67، 83، 94 وغيرها؛ وعن ابن عباس رضي الله عنه مثلا: 28، 29، 94، 136 وغيرها؛ وعن عمر بن عبد العزيز من طريق ابي حنيفة: 100.

(95) أبو عبد الله الصَّيْمَري: الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، الحنفي (ت: 436هـ)، **أخبار أبي حنيفة وأصحابه**، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، 1985م، 37؛ وعند السبكي : "إِنَّك لتكشف مَا كُنَّا عَنهُ غافلين". ينظر: تاج الدين السبكي: عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ، 2/ 204.

(96) ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، (المتوفى: 327هـ)، **الجرح والتعديل**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ/ 1952م،3/1.

قَالَ أكثرهم تفريعا. قَالَ فزفر؟ قَالَ: أحدُّهم قياسا." [97]، ومما لا شك فيه أن هناك نقاشاً شديداً بين طرق التدوين ومناهجه وخصوصا في الكوفة، يوجب علينا التوقف في قبول جرح بعض الأئمة، ولهذا فلا حجة للجرح غير المفسر بين الأقران، وعدم روآية البخاري عن كبار أهل الفقه في عصرهم، مثل الإمام أبي حنيفة[98]، لا ينقص من قدرهم ومكانتهم، لأن شرطه لا ينطبق على مروياتهم، وفي هذا يقول الإمام السبكي: "فإياك ثمَّ إياك أَن تصغى إِلَى مَا اتّفق بَين أَبى حنيفَة وسُفْيَان الثورى أَو بَين مَالك وَابْن أَبى ذِئْب أَو بَين أَحْمد بن صَالح والنسائى أَو بَين أَحْمد ابْن حَنْبَل والْحَارث المحاسبى وهلم جرا إِلَى زمَان الشَّيْخ عز الدّين بن عبد السَّلَام وَالشَّيْخ تقى الدّين بن الصّلاح فَإِنَّك إِن اشتغلت بذلك خشيت عَلَيْك الْهَلَاك فالقوم أَئِمَّة أَعْلَام ولأقوالهم محامل رُبمَا لم يفهم بَعْضهَا فَلَيْسَ لنا إِلَّا الترضى عَنْهُم وَالسُّكُوت عَمَّا جرى بَينهم"[99].

وقد أفرد الإمام الحافظ "الرامهرمزي" (ت نحو: 360هـ) في آخر كتابه فصلا جعله تحت عنوان: "المصنفون من رواة الفقه في الأمصار"[100]؛ لبيان أهمية التصنيف في علم الفقه وباقي العلوم، وكيف أن الفقه ارتبط بالحديث أصلا.

ولقد أسهمَتْ هذه المؤلفات في التأصيل لعُرفَ التبويب في المصنفات الفقهية خصوصا، وفي غيرها عموما، وتأثرت به كتب تدوين الحديث؛ ويسلك هذا المسلك في التأليف الإمام البخاري ويكتب في أبواب من الفقه مثل "رفع اليدين في الصلاة" و"القراءة خلف الإمام" و"كتاب الهبة" و"كتاب الأشربة"[101]، لتبلغ ذروتها في تصنيفه الجامع الصحيح، ونجد ذلك واضحا من خلال طرق تبويبه للجامع الصحيح، من حيث التنظيم، حيثُ يوجد في الجامع الصحيح (97) كتابا، شكل كتب الفقه منها (54) كتاباً[102]، وقد يذكر بعد ذكر الباب الخلاف في ما يترب على دلالة الباب، فيذكر قول "الزُّهْرِيّ" و"حَمَّاد" و"ابْنُ سِيرِينَ" وغيرهم[103]،

---

(97) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 561/2 في ترجمة محمد بن الحسن الشيباني.

(98) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 803، روى عنه الترمذي والنسائي.

(99) تاج الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، 278/2.

(100) أفرد الإمام الرامهرمزي: القاضي الحسن عبد الرحمن (ت نحو: 360هـ)، "**المحدث الفاصل بين الرواي والواعي**"، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثالثة، 1984م، 611- 624.

(101) مقدمة تحقيق شعيب الأرنووط – عادل مرشد: البخاري، **الجامع الصحيح**، 1/ 23.

(102) جمع البخاري في جامعه (97) ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، المحتوى العام، "كِتَابُ الوُضُوءِ"، 39/1 إلى "كِتَابُ الجِزْيَةِ" 96/4.

(103) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، مثلا: "بَابُ إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ"، 3/ 32، و"بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمْنِ وَالمَاءِ"، 56/1، و"بَابُ اللِّعَانِ"، 52/7، وغيرهم.

وقد يذكر الخلاف في دلالة الحكم من الحديث[104]، كما نجده يشير إلى الخلاف في المسائل الفقهية من خلال تبويبه، مثل تزويج البنت نفسها، فقد ذكر بابا تحت عنوان: "بَابُ مَنْ قَالَ: لاَ نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ"، ثم بعد عدة أبواب يذكر بابا أخرى "بَابُ لاَ يُنْكِحُ الأَبُ وَغَيْرُهُ البِكْرَ وَالثَّيِّبَ إِلَّا بِرِضَاهَا"، وهو يشير في "بَابِ مَنْ قَالَ: لاَ نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ"، إلى ترجيح القول بشرط رضى البنت حيثُ مهد له بذكر قوله تعالى: {فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ} [البقرة: 232] ثم قال معقبا "فَدَخَلَ فِيهِ الثَّيِّبُ، وَكَذَلِكَ البِكْرُ"[105]، رجح ذلك الإمام العيني والإمام ابن حجر[106].

**ثالثا: التدوين في الحديث وعلله:** ظهرت الحاجة إلى التدوين في الحديث وعلومه في الفترة التي سبقت ظهور الأئمة الستة، فنجد بعض المدونات تمَّ تدوينها من قِبَل أئمة الفقه مثل الإمام أبي حنيفة في مسنده[107]، وقد جمع القاضي أبو يوسف (ت:182هـ) مصنفا تحت اسم "الآثار" روى فيه ما ثبت له عن شيخه أبي حنيفة[108]، وكذلك محمد بن الحسن الشبياني صنفا كتاب " الآثار"[109]، والإمام مالك في طريقة روايته في "الموطأ"، حَيثُ قاربوا (100) من أهل العلم[110]، والإمام الشافعي في مسنده[111]، ومسند إسحاق بن راهويه (ت:238هـ)[112]، شيخ البخاري الذي كان سببا في تاليف الجامع الصحيح[113]، ومسند خليفة بين

---

(104) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، مثلا: 40/1، برقم (142)، "بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الخَلاَءِ"، قال البخاري: "وَقَالَ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ «إِذَا أَتَى الخَلاَءَ» وَقَالَ مُوسَى عَنْ حَمَّادٍ «إِذَا دَخَلَ» وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ»".

(105) البخاري، **الجامع الصحيح**، السلطانية، 15/7، 7/ 17.

(106) ينظر: بدر الدين العيني: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابى الحنفى (ت: 855هـ)، **البناية شرح الهداية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، 2000م، 74/5؛ ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 9/ 184.

(107) ينظر: أبو المؤيد الخوارزمي: محمد بن محمود (ت:665هـ)، **جامع المسانيد**، دائرة المعارف، حيدر أباد، الهند، 1332هـ؛ والنسخة الخطية في الحرم المكي، اوقفها السلطان عبد المجيد بن السلطان محمود، 876 لوح، 17 سطر، من 8 كلمات إلى 10.

(108) أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (ت: 182هـ)، **الآثار**، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية، بيروت.

(109) محمد بن الحسن الشيباني، أبي عبد الله، **الآثار**، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

(110) ينظر: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت:179هـ)، **الموطأ**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد، أبو ظبي، الطبعة: الأولى، 2004م، 190/1-247.

(111) هو جزء من حديث، يرويه: الشافعي، **مسند الإمام الشافعي**، ترتيب السندي، عرّف الكتاب: محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت.

(112) ينظر: إسحاق بن راهوية: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه (ت: 238هـ)، **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1991م.

وينظر: **مسند إسحاق بن راهويه – مسند ابن عباس**، تحقيق: محمد مختار ضرار المفتي، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، 2002م.

(113) ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 7.

خياط (ت: 240هـ) [114]؛ وأخيرا الإمام أحمد (ت:241هـ) في مسنده[115]، وقد روى عن ابن راهويه وأحمد البخاريُّ في صحيحه، ليمثل مسنده ذروة التدوين والجمع، وليظهر من خلال هذه المصنفات وغيرها نوع المصنف وشكل التبويب الخاص بكل نوع.

ولقد تزامن مع فترة التدوين لرواية الحديث، الحاجة إلى التدوين في علل الحديث والرجال، فكتب الإمام شعبة بن الحجاج (ت:160) كتابا في "العلل"، وكثيرا ما ينقل البخاري عن شعبة في الصحيح، وقد يدون ترجحيه في الروآية، أو الزيادة عليها، أو بيان له على حديث[116]؛ وكذلك يحيى بن سعيد القطان (ت:233هـ)[117]، روى عنه البخاري في صحيحه[118]؛ وما كتبه الإمام علي بن المديني (ت:234هـ)، شيخ البخاري، حيث كتب كتاب "علل الحديث ومعرفة الرجال"[119]، وقد ذكر فيه المُتَّبَعون من أهل العلم من الصحابة وحصرهم في عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، ثم مَنْ أخذ منهم من التابعين وهكذا[120]، ثم فرق بين مصطلح السماع مثل سماع قيس بن حازم والحسن البصري وابن سيرين، ومصطلح اللقيا مثل لقيا إبراهيم النخعي وهمام بن الحارث ومسروق وغيرهم[121]، وكان لهذا التصنيف أثره في مسلك تدوين علم الرجال وأثره في منهجية الكتابة عند الإمام البخاري في مصنفاته التي سبقت ظهور الجامع الصحيح[122]، ولهذا سار الإمام البخاري على هذا النهد فكتب كتاباً في "العلل"[123].

---

(114) صاحب الطبقات وقد مرّ ذكره، روى عنه البخاري. طبع مسنده: خليفة بن خياط، **مسند خليفة بن خياط**، دراسة وتحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ / 1985م.

(115) ينظر: أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 2001م.

(116) في حديث النهي عَنِ الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالمزَفَّتِ، "قَالَ شُعْبَةُ: رُبَّمَا قَالَ: «النَّقِيرِ» وَرُبَّمَا قَالَ: «المقَيَّرِ» قَالَ: «احْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوهُ مَنْ وَرَاءَكُمْ»". ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، 1/ 29، ح (87)، "بَابُ تَحْرِيضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ"؛ والزيادة على الرواية مثلا: "وَزَادَ شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَنَسٍ، حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". ينظر: 106/1، ح (503)، "بَابُ الصَّلاَةِ إِلَى الأُسْطُوَانَةِ"؛ ومثل البيان: قول شعبة "«لاَ يَبْزُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلاَ عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ»". ينظر: 112/1، ح (531)، "بَابٌ: المصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ"، وغيره كثير.

(117) ينظر الحادثة: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 9/175-188.

(118) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 120/1، ح (583)، 123/1، و ح (598)، 114/5، و ح (4131) ، وغيره.

(119) أول من حققه العلامة محمد مصطفى الأعظمي، مبينا سند ثبوت الكتاب، ثم ترجمة رواة نسخ الكتاب، ص24-30، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية؛ ثم حققه وعلق عليه (رسالة ماجستير): أبو عبد الله مازن بن محمد السرساوي، دار ابن حزم، الرياض، الطبعة: الأولى، 1426هـ، ينظر أسانيد الكتاب: ص38-42، وهي النسخ التي انقل عنها.

(120) ابن المديني، **علل الحديث**، 118-173.

(121) ابن المديني، **علل الحديث**، 301-313.

(122) ينظر مقدمة التحقيق: علي بن المديني ، **العلل**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م، حرف ز.

كما ظهرت طريقة التدوين التي تقوم على السؤال والجواب بمعنى هو نوع من الاستقراء والتحري الميداني، مثل ما دون من سؤالات عثمان بن أبي شيبة (ت:239هـ) للإمام علي بن المديني وقد بلغت (272) سؤالاً[124]، ثم سؤالات ابنه محمد (ت: 297هـ)[125] للإمام علي ابن المديني، عن الرجال وأحوالهم، والحكم عليهم فيكون بمثابة جرح وتعديل، وقد بلغ مجموعها (260) من سؤال حول الرجال وأحوالهم[126]؛ وهو ما نقله عن علي بن المديني، ويحيى بن معين، ووالده عثمان بن أبي شيبة عن أحوال الرجال جرحا وتعديلا[127]، ومثلها سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل[128]، وسؤالات الإمام أبي داود الإمام أحمد[129]، وسؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين[130]، واغلب مادون من سؤالات قد عاصرتْ فترة الإمام البخاري وكتابه للجامع الصحيح، وجملة هذه السؤالات هي لبيان العلل وجرح وتعديل الرجال، مما تركت أثرا كبيرا في قواعد التحري في قبول الحديث ورده، وعلم الرجال.

وقد شكل هذا التدوين الذي سبق فترة الإمام البخاري من حيثُ الكمّ المكتوب المدون المنطوي على نوع خاص بكل طريقة، تصوراً لمسلك الإمام البخاري في تصنيف الجامع الصحيح، وفرّتْ كمّاً كبيراً من الروايات للحديث، ومعرفة حركة الرواة، وعلل الحديث وتاريخ الرواة والحكم عليهم، لتُشكِّل مادة غنية

---

(123) مقدمة تحقيق شعيب الأرنووط، وعادل مرشد: البخاري، **الجامع الصحيح**، 1/ 23.

(124) ينظر: علي بن المديني: بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء، البصري، أبو الحسن (المتوفى: 234هـ) ، **سؤالات عثمان بن محمد بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني**، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، ص 64.

(125) محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسيّ، من عبس غطفان، أبو جعفر الكوفي: مؤرخ لرجال الحديث. من الحفاظ. سكن بغداد، وحدث بها عن أبيه، وعميه أبي بكر والقاسم، وعن أحمد بن يونس، ومحمد بن عمران بن أبي ليلى، والعلاء بن عمرو الحنفي، ويحيى الحماني، ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني، ونحوهم. وكان كثير الحديث، ذا معرفة وفهم، وله تاريخ كبير. روى عنه محمد بن محمد الباغندي، ويحيى بن محمد بن صاعد، والقاضي المحاملي، ومحمد بن مخلد، وأبو عمرو ابن السماك، وأبو بكر النجاد، وأحمد بن كامل، وإسماعيل بن علي الخطبي، وجعفر الخلدي، وأبو بكر الشافعي، وغيرهم. الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 64/4، رقم الترجمة (1243)..

(126) علي بن المديني: بن عبد الله بن جعفر، البصري، (ت: 234هـ)، **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الإزهري، الفاروق الحديثة، 15؛ وقد بلغت التراجم (272)، 174.

(127) ينظر: أبو جعفر بن أبي شيبة: محمد بن عثمان بن العبسي مولاهم الكوفي (ات: 297هـ)، **جزء فيه مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1404هـ.

(128) ينظر: أحمد بن حنبل: أبو عبد الله بن محمد الشيباني (ت: 241هـ)، **سؤالات ابي بكر الأثرم للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل في الجرح والتعديل وعلل الحديث**، ويليه: **مروايات الأثرم عن الإمام أحمد بن حنبل في كتاب السؤالات**، حققه: أبو عمر محمد بن عليّ الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.

(129) ينظر: أحمد بن حنبل، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

(130) ينظر: يحيى بن معين، أبو زكريا بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي (ت: 233هـ)، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث**، حققه: أبو عمر محمد بن عليّ الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.

احتاجت إلى آلة تستوعب هذا الكّمَّ لمعالجتها علميا، ولتستخرج النوع منها فيظهر عندنا الجامع الصحيح، فمثلا يذكر في الصحيح سؤال الإمام أحمد بن حنبل في "منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم" الإمامَ علي بن المديني وكيف أن سفيان بن عيينة كان يسأل هذا السؤال أيضا، ويثبت ذلك الإمام البخاري في صحيحه[131].

وإذا نظرنا لى الجامع الصحيح نجد أن البخاري استوفى فيه ما أمكنه مما وجده عند سابقيه، فهو كتاب حديث إذا ما جَعَّلنا من كل حديث للباب أصلاً في الرواية، وأنه كتب إسناد ورجال إذا ما حللنا كل سند لحاله، وسبب اختيار البخاري له، وسَبرِ علتهِ في التدوين، وهو كتاب مختصر لأدلة أبواب الشريعة؛ ولهذا اختار له اسماً يستوعب كل هذا "الْجَامِع الصَّحِيح الْمسند المختصر من حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسنته وأيامه"، ليكون القسم الأول من الاسم فيه اشارة إلى شرطه في السنة، والثاني فيه إشارة إلى شرطه في التبويب[132]. إن عصر التدوين الأول للفقه في القرن الأول لم يخرج عن دائرة البحث التطبيقي للأدلة من القرآن والسنة النبوبية، ليظهر تطوره في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري[133].

**رابعا: ظهور الروآية في القراءات القرآنية:** فنجد من الكوفة "عاصم"[134] و"حمزة الزيات"[135] و"الكسائي"[136]، ومن البصرة "أبا عمرو بن العلاء"[137] و"يعقوب الحضرمي"[138]، ومن بغداد "خلف بن هشام"[139]، وأشهر الرواة عنهم من مدنهم[140]؛ وقد روى عنهم جميعا الإمام البخاري، لكنه لم يروِ عن كبار

---

(131) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، 1/ 85، "بَابُ الصَّلاَةِ فِي السُّطُوحِ وَالمِنْبَرِ وَالخَشَبِ".

(132) ينظر المقدمة: ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 8/1 وما بعدها؛ البخاري، **الجامع الصحيح**، أشرف على تحقيقيه: شعيب الأرنووط، وعادل مرشد، 27 وما بعدها.

(133) ينظر ما كتبه في كتابه المستشرق هرلد مُوتسكي، **بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة حتى منتصف القرن الثاني الهجري/ الميلادي الثامن**، عربه: خير الدين عبد الهادي، راجعه: جورج تامر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، 2010م، 32.

(134) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، بشار – شعيب، 369 روى عنه السته.

(135) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، بشار – شعيب، 205، روى ميلم والأربعة.

(136) البخاري، **التاريخ الكبير**، 6/ 268؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 7/ 313.

(137) أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ حَمْزَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ بَهْمَنَ بنِ فَيْرُوْزٍ الأَسَدِيُّ مَوْلاَهُمْ، الكُوْفِيُّ، المُلَقَّبُ: بِالكِسَائِيِّ؛ لِكِسَاءٍ أَحرَمَ فِيْهِ؛ سَارَ مَعَ الرَّشِيْدِ، فَمَاتَ بِالرَّيِّ، بِقَرْيَة أَرَنْبُوْيَةَ، سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِيْنَ وَمائَةٍ، عَنْ سَبْعِيْنَ سَنَةً. ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 131/9.

(138) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 865، روى عنه مسلم وأبي دواد والترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجه.

(139) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 229، روى عنه مسلم وأبي داود.

(140) ينظر الدراسة التي قام بها رئيس لجنة تصحيح المصاحف في الأزهر سابقا: عبد الفتاح القاضي، **تاريخ القراء العشر ورواتهم وتواتر قراءاتهم ومنهج كل في القراءة**، مكتبة القاهرة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.

القراء، مثل "نافع المدني"[141]، و"الكسائي"، و"أبي جعفر المدني"[142]، وهذا لا ينقص من فضلهم ومكانتهم، إلا أن شرط البخاري لا ينطبق على ما يروونه من حديث.

لكننا يمكن أن نرصد القراءات في صحيح البخاري من خلال كتابي "التفسير" و"فضائل القرآن"، والملاحظ هنا أن البخاري يثبت الروآية بكونها رآوية حديث، صحت عنده من حيث السند وكانت على شرطه، وإن كانت من الآحاد فإنها لا يؤخذ بها[143].

**خامسا: التدوين في التاريخ:** علاقة علم التاريخ والطبقات بعلم روآية الأسانيد وثيقة، فلا يمكن معرفة المتقدم من المتأخر، والصحيح من العليل إلا بمعرفة التاريخ وأحوال الرجال؛ فمثلا نجد الإمام يحيى بن معين (ت: 233هـ) يكتب كتاباً جعله تحت عنوان "التاريخ"، فيقدم أئمة الحديث ومن يروون عنهم، والحكم على الرواة، ثم يذكر غيرهم بحسب حروف المعجم[144]؛ وكذلك خصص ابن أبي شيبة (ت: 235هـ) كتاباً في مصنفه تحت عنوان "كِتَابُ التَّأْرِيخِ"، ليذكر تحته أبواباً عن واقعة اليمامة، وقدوم خالد بن الوليد رضي الله عنه، والقادسية وجلولاء، ونهاوند .... وغيرها، ثم يذكر داخل "كتاب التاريح" كمصنف، "كتاب التاريخ" ككتاب مهم داخل مصنفه فيجعل الأخير خاص اندرج تحت عامٍ لضبط التواريخ المتعلقة بالسيرة، ثم يختم

---

(141) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 796، روى عنه ابن ماجه في التفسير فقط.

(142) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 894، روى عنه أبو داود فقط.

(143) ينظر مثلا في سورة الليل وقراءة عبد الله بزيادة "قَالَ عَلْقَمَةُ: وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى": **صحيح البخاري**، السلطانية، 170/6، برقم (4944)، "بَابُ {وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى}"؛ وأحمد عيسى المعصراوي، **القراءات القرآنية الواردة في السنة النبوية ومعه جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم لـ"أبي عمر حفص بن عمر الدوري (ت: 246هـ)"**، دار السلام، القاهرة، الطبعة: الثانية، 2008م، 130.

(144) للكتاب روآيات، ولهذا فهو يحتاج إلى دراسة وتحقيق وجمع ومقارنة بينها مع أن كل منها حققت بشكل مستقل، ينظر:

- النسخة الأولى يحي بن معين: أبو زكريا بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ)، **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.
- النسخة الثانية: **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1979م.
- وكذلك ينظر لابن معين أيضا: **معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز**، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، والجزء الثاني: محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، 1985م، وقد فرق المحقق بينه وبين التاريخ، ينظر قسم التحقيق: 1/ 21، وبينه وبين التاريخ شبه من حيث التصنف على الرجال والسؤلات، ولهذا الكتاب المهم يحتاج إلى دارسة مقارنة واسعة المجالات، لما فيه من أثر في معرفة الرواة الذين قامت عليهم مرويات الكتب الستة، ولأن الإمام ابن معين يعد عمدة علم الجرح والتعديل..

الكتاب بابِ "بَابُ الْكُنَى" لضبط الزمان والمكان والاسماء[145]، وروى عنه البخاري في صحيحه[146]، قال الحافظ ابن حجر: "روى عنه البخاري ثلاثين حديثا ومسلم ألفا وخمسمائة وأربعين حديثا"[147].

وتظهر أهمية علم التاريخ من خلال التصنيف في علم الطبقات، ومن أوائل المؤلفات في هذا الباب ما كتبه المؤرخ المُحدث خليفة بن خياط (ت:240هـ) في كتابه "الطبقات"، وقد جمع بين القبيلة والمدينة وسنة الوفاة[148]، روى عنه البخاري وصرح "وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ"[149]؛ وكذلك ما ألفه المؤرخ المحدث ابن سعد (ت:230هـ) في كتابه "الطبقات"[150]؛ وقد عاصر الإمامَ البخاري المؤرخ خليفة بن خياط البصري، وابن سعد البغدادي، وكان للبخاري مقامٌ طويلٌ في البصرة وبغداد والعراق عموما؛ فيأخذ من شيخه "علي بن المديني" البصري (ت:234 هـ) مصنف عصره في علم الرجال الشيء الكثير[151]، كما أخذ عن غيرهم؛ ويظهر لنا أثر ذلك في الجامع الصحيح من خلال كتاب "المناقب" و"أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"

---

(145) ينظر: أبو بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم خواستي العبسي (ت: 235هـ)، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ، 546/6 وما بعدها من صفحات، 11/7، 21.

(146) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 37/3، برقم (1959)، 51/3، برقم (2044)، 44/4، برقم (2934) ، وغيره.

(147) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 4/6.

(148) مثلا صنف كتابه على المدن، فقد ذكر الكوفة فقسم طباقتهم إلى (11) طبقة؛ ثم ذكر بعدها أهل البصرة ليضيف إلى ما بعد طبقة الصحابة (12) طبقة، ثم المدنيون في (9) طبقات وهكذا، ينظر: خليفة ين خياط: أبو عمرو شباب العصفري (ت:240هـ)، **الطبقات**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، 1967م، بغداد، المحتوى، 492 وما بعدها.

(149) تينظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 230؛ **صحيح البخاري**، السلطانية، 160/9، برقم (7553)، " بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ} [البروج: 22]" ، وغيره.

(150) فقد ذكر الكوفة فقسم طبقاتهم إلى (9) طبقات بعد طبقة الصحابة؛ ثم ذكر بعدها أهل البصرة ليضيف إلى ما بعد طبقة الصحابة (8)، ينظر: ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، البصري، البغدادي، **الطبقات الكبرى**، ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1990م، 6/ 86، 7/ 3.

(151) يمكن بيان مكانة الحافظ علي ابن المديني من خلال مصنفاته، فقد أحصاها الحافظ أبي عبد الله الحاكم، قائلا: "أَسَامِي مُصَنَّفَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، كِتَابُ الْأَسَامِي وَالْكُنَى، ثَمَانِيَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ الضُّعَفَاءِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ الْمُدَلِّسِينَ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ أَوَّلِ مَنْ نَظَرَ فِي الرِّجَالِ وَفَحَصَ عَنْهُمْ جُزْءٌ، كِتَابُ الطَّبَقَاتِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ مَنْ رَوَى عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَرَهُ جُزْءٌ، كِتَابُ عِلَلِ الْمُسْنَدِ ثَلَاثُونَ جُزْءًا، كِتَابُ الْعِلَلِ لِإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ جُزْءًا، كِتَابُ عِلَلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ جُزْءًا، كِتَابُ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَلَا يَسْقُطُ جُزْءَانِ، كِتَابُ الْكُنَى خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ الْوَهْمِ وَالْخَطَأِ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ قَبَائِلِ الْعَرَبِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ مَنْ نَزَلَ مِنَ الصَّحَابَةِ سَائِرَ الْبُلْدَانِ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ التَّارِيخِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ الْعَرْضِ عَلَى الْمُحَدِّثِ جُزْءَانِ، كِتَابُ مَنْ حَدَّثَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ جُزْءَانِ، كِتَابُ يَحْيَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الرِّجَالِ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ سُؤَالَاتِهِ يَحْيَى جُزْءَانِ، كِتَابُ الثِّقَاتِ وَالْمُثَبَّتِينَ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ كِتَابُ الْأَسَامِي الشَّاذَّةِ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ، كِتَابُ مَنْ تَعَرَّفَ بِاسْمٍ دُونَ اسْمِ أَبِيهِ جُزْءَانِ، كِتَابُ مَنْ يُعْرَفُ بِاللَّقَبِ جُزْءٌ، وَكِتَابُ الْعِلَلِ الْمُتَفَرِّقَةِ ثَلَاثُونَ جُزْءًا، وَكِتَابُ مَذَاهِبِ الْمُحَدِّثِينَ جُزْءَانِ قَالَ الْحَاكِمُ: **إِنَّمَا اقْتَصَرْنَا عَلَى فَهْرَسَتِ مُصَنَّفَاتِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِيُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَبَحُّرِهِ وَتَقَدُّمِهِ، وَكَمَالِهِ**". الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، 71 وما بعدها.

و"مناقب الأنصار" و"المغازي" مما يظهر أثر علم التاريخ والمغازي في تصنيفه للجامع الصحيح، فهو يشير إلى أهمية التاريخ بشكل عام من خلال كتب جاءت متسلسلة، تبدأ من "كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ"، وفيه ذكر للأنبياء السابقين من سيدنا آدم ثم نوح وإلياس وإدريس وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ولوط، وصالح ويوسف وأيوب ويعقوب وموسى وداود وسليمان وعيسى عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام، ثم يختم الكتاب بجمع من أخبار من سبق في "بَابُ حَدِيثِ الغَارِ" ليستوعب كتابه جميع ما صح عنده من أخبار السابقين، مستهلا أغلب أبوابه بآية من كتاب الله تعالى[152]، ثم يذكر بعده "كِتَابُ المَنَاقِبِ" وهو كتاب عجيب اختصر فيه قصة الخلق، فيذكر فضل إنسانية الإنسان، مستشهدا بجمع من الآيات، يجعل بابا بدون عنوان ضمنه ثلاثة أحاديث يمكن الاستنباط منها بعض مؤشرات في البحث التاريخي، ثم استطرد في فضائل قريش، ونسبة إسماعيل إلى اليمن، وذكر قحطان، وخزاعة، وزمزم، ليختم بذكر مناقب النبي صلى الله عليه وسلم حتى وفاته[153]، ثم جاء بعده "كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم" ليفصل في فضلهم وصحبتهم بشكل عام وخاص كالخلفاء الراشدين وزوجاته الطاهرات وأهل بيته الكرام[154]، ليأتي بعد ذكر المهاجرين ذكر "كتاب مناقب الأنصار" وفيه من التفصيل والبيان حول أهل السبق والفضل، لكنه ضمنه بعضاً من أخبار السيرة النبوية مثلا: "بَابُ بُنْيَانِ الكَعْبَةِ" و"بَابُ أَيَّامِ الجَاهِلِيَّةِ" و"بَابُ مَبْعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" و"بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ مِنَ المُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ" و"بَابُ انْشِقَاقِ القَمَرِ" وأحاديث الإسراء والمعراج، وإسلام أبي بكر وعمر وغيرهم من المهاجرين والأنصار، وغيرها[155]، ومثل ذلك نجده من خلال تحليلنا لـ"كِتَابُ المَغَازِي" في الجامع الصحيح، مثلا في باب "بَابُ غَزْوَةِ العُشَيْرَةِ أَوِ العُسَيْرَةِ" حيث نقل في مقدمة الباب عن ابن إسحاق قائلا: "قَالَ: ابْنُ إِسْحَاقَ: أَوَّلُ مَا غَزَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الأَبْوَاءَ، ثُمَّ بُوَاطَ، ثُمَّ العُشَيْرَةَ"[156]، ثم يختم الكتاب "بَابٌ: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟" فيكون بمثابة خلاصة لكتاب المغازي[157]، فنجد فيه الحديث المرفوع والموقوف كما في باب "عِدَّةِ أَصْحَابِ بَدْرٍ"، "قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ"،

---

(152) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 131/4-177.

(153) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 177/4-208.

(154) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 2/5-30.

(155) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 30/5-71.

(156) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 71/5؛ وابن اسحاق حجة في المغازي والسير، ونقل البخاري بسنده عن "يونس بْن بكير يَقُولُ: سمعت شُعْبَة يَقُولُ: مُحَمَّد بْن إِسْحَاق أمير المحدثين بحفظه"، ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، 40/1؛ وقال عنه البخاري: "محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها". ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 42/9؛ ولهذا جعل البخاري قوله حجة في فهم دلالة الباب.

(157) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 16/6.

وغيرهما من الأبواب[158]؛ ويظهر لنا اهتمامه بعلم التاريخ من خلال باب خاص جعله تحت عنوان "بَابُ التَّارِيخِ، مِنْ أَيْنَ أَرَّخُوا التَّارِيخَ"[159]؛ وفي هذا كله دلالة وإشارة إلى أثر علم التاريخ في تصنيف الجامع الصحيح لدى الإمام البخاري.

**سادسا: تدوين اللغة العربية معاجمها وقواعدها:**

وافق عصر الإمام البخاري ظهور مدرسة اللغة والنحو في البصرة والكوفة، والتدوين فيهما، فمثلا في البصرة ظهر "الخليل بن أحمد الفراهيدي" [160]، ليضع معجمه الشهير في اللغة[161]، فيكون ذلك بمثابة وحدة قياس لغوية ومعجمية للألفاظ، فيؤسس لعلم المصطلح في العلوم، ثم ليظهر بعدها التصنيف في "مفاتيح العلوم" لتكون بمثابة آلة (أداة) لغوية تضبط التعاريف اللغوية العامةمن حيث دلالة "المطابقة" على المعنى أو دلالة "التضمين" أو دلالة "لزوم" على المعاني [162].

وما رواه البخاري من لفظ غريب من الألفاظ في جامعه الصحيح لم يخرج به عن ما اشتهر من اللغة، وليس بحجة وجود غرابة اللفظ في الحديث لدخول الشك في روايته، لذلك تعقب الحافظ ابن حجر تلك الألفاظ في شرحه للجامع الصحيح، وبيان عدم غرابتها، لكونها قليلة الاستعمال[163]، فيقول في حقها في أثناء بيان ما يتعلق بها من قواعد لغوية ومعجمية"هُوَ نَادِر"، ومثله سار العيني والملا الكوراني[164]، أو يحيل الحافظ ابن حجر ضبط اللفظ، ومعرفة المعنى إلى "أهل اللُّغَة"، ومثله فعل العيني والملا

---

(158) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 73/5، 74.

(159) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 30/5، 68.

(160) ينظر حول مكانته قسم التحقيق: الخليل بن أحمد الفراهيدي: أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت: 170هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 20/1؛ أبو بكر الإشبيلي: محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، (المتوفى: 379هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف،1/ ، 1/ 18547؛ ابن حجير، **تهذيب النهذيب**، 3/ 163.

(161) أول من دون في المعاجم، ينظر قسم التحقيق: الخليل بن أحمد الفراهيدي، **العين**، 7/1، 18.

(162) من أوئل المصنفين: الكاتب الخوارزمي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف (ت:378هـ)، **مفاتيح العلوم**، نشره المستشرق: ج. فان فلوتن، بمطبعة برلين (1895م) قام بطبعه وتصحيحه: عثمان خليل، الطبعة الأولى، 1930م، مصر، وهو شامل لجميع العلوم سوى علم الحديث.
بينما كتب السكاكي أبو يعقوب بن يوسف (ت:626هـ) مفتاح العلوم وجعله خاصا باللغة من صرف ونحو وقوافي وإلى آخره، ينظر: مطبعة البابي الحلبي، 1937هـ، الطبعة الأولى، القاهرة.

(163) ينظر: ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 73.

(164) ينظر: ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 143،120؛ أو يقول "نَادِر": 147، 169، .. وغيرها؛ بدر الدين العيني، **عمدة القارئ**، 162/1، 237؛ 3/ 88 .. وغيرها كثير؛ الملا كوراني، **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**، 10/ 441، 11/ 178 وغيرها.

الكوراني[165]،وغيرهم من شُرّاح صحيح البخاري وكتب السنة، فتكون لها دلالة على معنى موجود عند أهل اللغة، فضبط اللغة العامة أساس لضبط اللغة العلمية، ومفاتيح العلوم، بما يطلق عليه علم "المصطلح اللغوي"؛ ومثلهم سار شمس الدين الكرماني في شرحه لصحيح البخاري[166].

**سابعا: ظهور التدوين في علوم مختلفة:**

شهد عصر الإمام البخاري ازدهار العلوم في العصر العباسي الأول، ولهذا دون بعض علماء الحديث في مصنفاتهم أبوابا في ذلك مثل الطب والقضاء وغيرها، ومنهم الإمام الشافعي في "مسنده"[167]، والحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في كتابه "المصنف"، فيفرد كتابا تحت اسم "كتاب الطب"، توسط كتب الفقه، وقد حوى (65) بابا[168]، وقد وجدت أن تدوين هذا الباب ظهر في العراق مركز الدولة والخلافة بغداد والكوفة وكانت بداية تدوين العلوم، قبل ظهور حركة الترجمة في هذا العلم[169]، فدعت الحاجة إلى ذلك؛ لكننا لا نجد مثل هذا الكتب في مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ولا يعني أنه لم يذكر حديث عن ذلك، لكن التبويب هو لبيان الحاجة المقصود من التأليف، والله أعلم[170]، ولهذا أفرد الإمام البخاري في جامعه الصحيح "كِتَاب الطِّبِّ"، ضَمَّ (57) باباً من أبواب الطب[171].

---

(165) ينظر: ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 88، 188 .. وغيرها؛ بدر الدين العيني، **عمدة القارئ**، 24/1، 52؛ 67 .. وغيرها كثير؛ الملا كوراني، **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**، 1/ 282، 2/ 127... وغيرها.

(166) ينظر: شمس الدين الكرماني: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، (ت: 786هـ)، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية،1981م؛ وينظر رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه: **شمس الدين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية في شرح صحيح البخاري المسمى بالكواكب الدراري**، الباحث: إبراهيم عبد الحفيظ محمد أبو ضاوي، مقدمة إلى: كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1429هـ /2004م.

(167) الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي المكي (ت: 204هـ) ، **مسند الشافعي**، رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، عرف للكتاب وترجم للمؤلف: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1951م، 2/ 176.

(168) ابين ابي شيبة، **المصنف**، الباب الأول: "مَنْ رَخَّصَ فِي الدَّوَاءِ وَالطِّبِّ"، 31/5، والباب الأخير: "رُقْيَةُ الرَّهْصَةِ"، 65/5.

(169) كان للطبيب المعروف "حنين بن إِسْحَاق" (ت: 260هـ) دوره في ترجمة كتب الطب من اليونانية زمن الخليفة المأمون، ينظر: ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الإربلي (ت: 681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م، 217/2؛ الذهبي، **سر أعلام النبلاء**، 492/12؛ خير الدين الزركلي، **الأعلام**، 287/2.

(170) عبد الرزاق الصنعاني: أبو بكر بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت: 211هـ)، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ، ينظر: "بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الضَّرُورَةِ"، 256/9، فقد ذكر جمعا من الاحديث في الطب والدواء.

(171) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، وأول باب: "بَابُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً"، 122/7، وخره: "بَابُ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الإِنَاءِ"، 140/7.

ولم ينتهي التدوين عند هذا فقط بل شمل العديد من الجوانب المهمة التي دعت الضرورة إلى النظر فيها، فمثلا أحكام القضاء، ذكرتها كتب الفقه، وتوزعت أبوابه في كتب الحديث، وقد أفرد له الإمام أبو يوسف بابا جعله تحت "بَابُ الْقَضَاءِ" روى فيه ما ثبت له عن شيخه أبي حنيفة[172]، لكن الإمام البخاري ذكر باب القضاء موزعا بحسب الحجة في أربعة مواضع[173].

**المبحث الثالث: منهجية البخاري في التدوين عموما تؤسس لمنهجه في الجامع الصحيح خصوصا:**

يمكن أن نصف هذه المنهجية من خلال اختزال البخاري لطرق التدوين لمن سبقه من أهل العلم في علوم الحديث، ليظهر أثره على منهجية التدوين بعد ظهور الجامع الصحيح، فيتبعه الإمام مسلم بن الحجاج في صحيحة ثم مصنفو الكتب الأربعة.

ظهرت في هذه المرحلة " مرحلة التدوين العامة"، وما دون مما سبق البخاري شكل خطوة "المدخلات"، من يحث "أصول البحث العلمي" وعلى ذلك نستطيع أن نسلسل المراحل التي مرَّ بها التدوين والبحث في علوم الحديث، لكونها مرحلة كمية طبيعية تولدت من الدوافع الذاتية لعلماء المسلمين، والتمسك بالعقيدة، تهدف إلى معرفة المنقول عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فهي مرحلة "عفوية" من جهة "عُرفيه" من جهة أخرى، تحول فيها الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم إلى عُرف، يقاس عليه مدى تمسك المسلم بدينه وعقيدته؛ حيثُ انتقل هذا "العُرف الشفوي العفوي" غير المنظم إلى "عُرف كتابي تدويني منظم"، وهو يمثلُ أول خطوة من خطوات المتعلقة بقواعد البحث العلمي، والتي تقبل "التصور" من جهة وتخضع "للتصديق" من جهة أخرى؛ كما يمكننا أن نتعقب أثر الإمام البخاري في تدوينه لعدد من الروايات التي تمثل هذه المراحل.

**المطلب الأول: المنهجية العامة في التدوين بحسب الطبقات:**

وهذه المرحلة سِمَتها أننا نجد أن هناك كمّا كبيراً من الحديث قد جمع، وطريقة الجمع تتنوع كما إن طريقة الرواية تتعدد؛ والرواية في عصر التدوين الأول يشمل "المرفوع" و"الموقف" و"المقطوع"، فالأصل هو التدوين للروايات، لتمثل هذه المرحلة مرحلة التدوين والمعرفة "الكمية" التي منها سيظهر النوع متمثلا بالجامع الصحيح.

---

(172) أبو يوسف، **الآثار**، 155 ذكر فيه (57) رواية جلها عن أبي حنيفة.

(173) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، والأبوب هي: "بَابُ القَضَاءِ وَاللِّعَانِ فِي المَسْجِدِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ"، 92/1، و"بَابُ القَضَاءِ وَالفُتْيَا فِي الطَّرِيقِ"، 64/9، و"بَابُ القَضَاءِ عَلَى الغَائِبِ"، 71/9، و"بَابٌ: القَضَاءُ فِي قَلِيلِ المَالِ وَكَثِيرِهِ سَوَاءٌ"، 72/9.

**أولا: التدرج في التصنيف:**

قبل أن يشرع البخاري في تصنيفه الجامع الصحيح، مهّدَ له بجمع من المصنفات منها ما كان في الرجال والتاريخ ومنها ما كان في الرواية، مع تنوع في طريقة التنظيم للمصنف المختص في علم من العلوم، فهو ينحو منحى التطويل والاختصار، والتصنيف الزماني بحسب السنين، أو التصنيف بحسب الرجال.

فمنهجه في البحث والتأليف قبل "الجامع الصحيح"، يظهر من خلال التتبع للرواة، ليقوم بدراسة وصفية ميدانية للرواة مع بيان حالهم، وتدرَّج بذلك بطريقة منهجية معرفية، فكتب كتابه "التاريخ الكبير"، وقد ابتدأ بمَنْ اسمه "محمد"[174]، وقال عن تاريخه: "وَقَلَّ اسْمٌ فِي التَّارِيْخِ إِلاَّ وَلَهُ قِصَّةٌ، إِلاَّ أَنِّي كَرِهْتُ تطويلَ الكِتَابِ"[175]، وفي ذلك إشارة إلى أن البخاري كان يدون النتائج التي توصل إليها في كتبه، ويُحَدِّثُ ما استجد عنده، فمثلا يؤرخ لوفاة شيخة "محمد بن بشار بندار" ، فيقول في التاريخ الكبير: "مات فِي رجب سنة ثنتين وخمسين ومائتين سَمِعَ غندرا"، بينما في تاريخه الأوسط يقول في بيان مَنْ مَاتَ فِي سنة اثْنَيْنِ وَخمسين وَمِائَتَيْنِ: "وَمَات فِيهَا فِي رَجَب مُحَمَّد بن بشار أَبُو بكر الْبَصْرِيّ يُقَال لَهُ بُنْدَار سمع بن عدي وغندر وَيحيى بن سعيد"، فذكر زيادة في شيوخه غير "غندر"، والأصل أن التاريخ الكبير أوسع[176]؛ ولهذا فكتابه التاريخ الكبير هو خلاصة ما توصل إلى جمعه في علم الرجال، ليضع مسلكاً أصيلاً في الجرح والتعديل يبنى عليه من جاء بعده، وقال فيه أَبُو العَبَّاسِ بنِ سَعِيْدِ[177]: "لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل"[178].

---

(174) طبع في: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، 11/1- 271.

(175) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 322/2؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 400/12.

(176) البخاري، **التاريخ الكبير**، 1/ 49، برقم (97)؛ البخاري، **التاريخ الصغير (الأوسط)**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب ، القاهرة ،الطبعة: الأولى، 1397هـ/ 1977م، 396/2، رقم (2990).

(177) أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيْدِ بنِ أَبَانٍ (ت:267هـ)، الإِمَامُ، الثِّقَة، مُحَدِّث هَمَذَان، المَعْرُوْف: بِالثَّبَّعِيّ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 612/12؛ أبو الفداء بن قُطْلُوْبَغَا: زين الدين قاسم السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (ت: 879هـ)، **الثقات ممن لم يقع في الكتب الست**، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان، صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى،2011م، 19/2.

(178) ولهذا القول أثره عبر التاريخ، فلو كان فيه نظر لما كرره أهل العلم، ينظر بحسب قدمهم: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 322/2؛ ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت:571هـ)، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، دمشق، 1995م ، 75/52؛ المزي: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (ت: 742هـ)، **تهذيب الكمال في اسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، 24/ 441 ؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 48/9؛ حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» (ت:1067هـ)، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف: أكمل الدين احسان أوغلو، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، 2010م، 3/ 107.

ولهذا بقي الاهتمام به لدرجة أن الحافظ الإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت: 327هـ) تعقب الأخطا التي وقعت في التاريخ الكبير، ويبدو أن البخاري قد كتب أكثر من نسخة، وفي هذا يقول المحقق اليماني: "إن البخاري أخرج التاريخ ثلاث مرات وفي كل مرة يزيد وينقص ويصلح، واستظهرت أن النسخة التى وقعت للرازيين كانت مما أخرجه البخاري لأول مرة "[179]؛ كما جاء مصنف "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم مكملا لطرق تصنيف التاريخ الكبير، وكتاب الضعفاء للبخاري، وقد يخالفه في مواضع[180].

وتظهر خصوصية التصنيف على الوَفَيَات في التاريخ الصغير (الأوسط)[181]، مع ضبط التاريخ والزمان ظاهر في كتابه التاريخ الصغير (الأوسط)، حيثُ اللقيا والتاريخ، والرحلة، فيصنف على سبيل المثال أبواباً يُدون فيها من توفي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وزمن أبي بكر، وخلافة عثمان، وخلافة علي رضي الله عنهم جميعا، ثم يدون بحسب السنين مثلا: من مات من سنة أربعين إلى سنة خمسين ونحوها، ثم الستين، وهكذا إلى أن يصل إلى "من مَاتَ فِي سنة سِتّ وَخمسين وَمِائَتَيْنِ"[182]؛ كذلك معرفة المتقدم من المتأخر وغالبا ما يذكره الإمام البخاري تحت لفظ "عاش بعد" في تاريخه الكبير[183]، وتاريخه الصغير (الأوسط)[184]؛ ولهذا كانت هناك علاقة مهمة بين ما كتب وبين الجامع الصحيح فهو يذكر حكم الراوي ويفصل في القبول والرد على قواعد؛ وحاول الحافظ ابن رجب الحنبلي تحليل علاقة "التاريخ الكبير" مع "الجامع الصحيح" فمثلا يذّكر قاعدة عن الإمام البخاري في كتابه للتاريخ قائلا: "فمن تأمل كتاب تاريخ

---

(179) ابن أبي حاتم الرازي: عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، **بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني (صحح عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول [رقم 624] )، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، مقدمة التحقيق: ج.

(180) ابن ابي حاتم، **الجرح والتعديل**، في ترجمة سعيد بن بشير، قال ابن ابي حاتم: "سمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء وقال: يحول منه."، 4/ 7، وفي ترجمة "عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الصامت"، قال: " سألت أبي عنه فقال: ليس عندي بمنكر الحديث، قلت أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، قال يكتب حديثه، ليس بحديثه بأس، ويحول من هناك"، 5/ 219.وغيرها..

(181) البخاري، **التاريخ الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، فهرس آحاديثه: يوسف المرعشي، دار المعرفة، بيروت، طبعة جديدة: الأولى، 1986م، 1/1. وذهب بعض اهل التحقيق إلى أن هذا المطبوع هو "التاريخ الأوسط".

(182) ينظر: **التاريخ الصغير (الأوسط)**، المحتوى العام.

(183) وذلك لضبط الطبقة إن كانت هناك جهالة في سنة الوفاة، مثلا: روى عن شُعْبَة عَنْ سعد بْن إِبْرَاهِيم: "عاش أسامة بعد عثمان". ينظر: **التاريخ الكبير**،رقم الترجمة (1552)، 20/2.

(184) مثلا: حَدثنَا إِسْمَاعِيل بن أبي أويس حَدثنِي بن وهب عَن يُونُس عَن بن شهَاب قَالَ: "عَاشَ أَبُو بكر بعد أَن اسْتخْلف سنتَيْن وأشهرا وَعمر عشر سِنِين حَجهَا كلهَا وَعُثْمَان اثْنَتَيْ عشرَة سنة حَجهَا كلهَا إِلَّا سنتَيْن وَمُعَاوِيَة عشْرين سنة إلا أشهرا حج حجَّتَيْنِ وَيزِيد ثَلَاث سِنِين وأشهرا وَعبد الْملك بعد الْجَمَاعَة بضع عشرَة سنة إِلَّا أشهرا حج حجَّة والوليد عشر سِنِين إِلَّا شهرا حج حجَّة".**التاريخ الصغير (الأوسط)**، 32/1.

البخاري تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة"[185]، وهذا ما أشار إليه عند شرحه لصحيح البخاري[186]، وكذلك نجد الحافظ ابن حجر كثيراً ما كان يحيل في ترجيح أمر وقع فيه خلاف إلى التاريخ الكبير لبيان المسألة التي تحتاج إلى بيان في الجامع الصحيح[187]؛ ولنضرب مثلا عن علاقة "التاريخ الكبير" و"التاريخ الأوسط" مع "الجامع الصحيح" من خلال التداخل بين الرواة والمرويات، لتظهر ثمرة تدرجه في التأليف، وتحريه للرواة، وتسلسله في تنقيح الراوية؛ فمثلا ينقل عن شيخه "يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ"[188] ما يقرب من أربعين موضعاً، يصرح في بعضها بقوله "قَالَ لِي" أو "قَالَه لي"[189]، ومثله نجده في روايته في "التاريخ الأوسط" حيثُ روى عنه في أكثر من خمسة وعشرين موضعا، ويصرح بلفظ "حَدثنِي يحيى بن بكير" في مواطن عدة منها[190]، فيروي عنه تاريخ الوفاة للرواة وضبط أسمائهم ومدنهم[191]، فيظهر أثر شيخه في جامعه الصحيح، فقد روى عنه في أكثر من مائة وثمانين موضعا، منها ما يكون بلفظ "حَدثنِي يحيى بن بكير"[192]، أو بلفظ "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ" وهو كثير، وقد يكون حديثه هو حديث الباب[193].

---

(185) ابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي (ت: 795هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار،الأردن، الطبعة: الأولى، 1987م، 638/2.

(186) قال: "ومنها: إن انفراد الواحد من بين الجماعة بشيء لايمكن في مثله أن نفرد بعلمه عنهم، يتوقف في قوله، حتَّى يتابعه عليهِ غيره. وهذا أصل جهابذة الحفاظ: أن القول قول الجماعة دون المنفرد عنهم بزيادة ونحوها، لاسيما أن كانوا زيادة الثقة مقبولة مطلقاً، وليس ذلك بشيء، فإذا توبع على قوله اعتمد عليه". ابن رجب الحنبلي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، 423/9 وما بعدها.

(187) ينظر: ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 1/ 370،369، 375، 387، 405... وغيرها؛ وفي شرحه للحديث: **فتح الباري**، 1/ 214 ، 267 ، 478، 479 ... وغيرها كثير.

(188) روى عنه البخاري ومسلم وابن ماجه، توفي (231هـ). ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 612/10-615؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 844، برقم (7580).

(189) ينظر الكتاب عموماً: البخاري، **التاريخ الكبير**، 126/1، 20/2، 73، 113، 249،194، 369/8.

(190) ينظر الكتاب عموماً: **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 11/1، 28، 208، 210، 219، 225، 277، 35/2.

(191) البخاري، **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 285/1، 304، 327، 10/2، 27، 34، 37، 50، 78، 97، 100، 167؛ وكذلك يذكر في **التاريخ الكبير**، 2/ 303، 3/ 75، 498، 5/ 83، 117، 163، 365، 386، 8/ 369.

(192) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 3/ 25، 5/ 72، 7/ 8 وغيرها.

(193) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 1/ 39، برقم (136)، "بَابُ فَضْلِ الوُضُوءِ، وَالغُرُّ المحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ"، 41/1، برقم (146)، "بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى البَرَازِ"، 52/1، برقم (211)، "بَابٌ: هَلْ يُمَضْمِضُ مِنَ اللَّبَنِ"، وغيره كثير: "بَابٌ: كَيْفَ تُهِلُّ الحَائِضُ بِالحَجِّ وَالعُمْرَةِ"، و"بَابُ لاَ يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلاَةِ"، و"بَابُ المسْجِدِ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ"... وغيره كثير.

ومثل ذلك نجد هذه العلاقة في الرواية عن شيخه "مكي بن إبراهيم"، فنجده في "التاريخ الكبير" يحيل إليه[194]، و"التاريخ الأوسط" في مواطن[195]، وروى عنه البخاري في جامعه الصحيح[196]؛ ومثله "مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ"[197]، وقد يكون حديثه هو حديث الباب في الصحيح[198].... وغيرهم.

كما اجتهد الإمام البخاري أن يصنفَ في الضعفاء، فصنف "الضعفاء الكبير"(199)، و"الضعفاء الصغير"(200)؛ وهو عُرف سار عليه من جاء قبله، وفيهما كان ناقلاً للأقوال، من باب الجمع والنقل عن الثقات الذين سبقوه، وإذا دون جرح لأحدهم لا يعني بالضرورة أنه يأخذ به، ولهذا هو حدّث في كتابه الجامع الصحيح عن بعض من ذكرهم في كتابه الضعفاء الصغير، أو من روى عنهم مسلم والأربعة[201]، و"أسامي الصحابة" و"الكنى"[202]، قبل أن يؤلف كتابه "الجامع الصحيح"، ولهذا سار الإمام البخاري بشكل منهجي، ومتسلسل، من اطلاعه على ما سبقه من تصنيف وأقوال، ثم تصنيف الخاص الجامع لما سبقه، ليصل إلى ذروة تآليفه في جامعه الصحيح.

**ثانيا: تقسيمه للطبقات التي يروي عنها:**

ويظهر أثر علمه ودرايته في تصنيفه للجامع الصحيح من خلال معرفته بطبقات الرواة لديه، وذلك بأن يراعي في الروايات طبقة الراوي من مشايخه الذين روى عنهم بشكل عام، وخصوصا في حديث الباب،

---

(194) البخاري، **التاريخ الكبير**، 7/ 408؛ 8/ 197، 242؛ ينظر ترجمته: 8/ 71.

(195) البخاري، **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 79/1، 101، 85/2.

(196) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 33/1، 109/4، 22/5 وغيرها.

(197) البخاري، **التاريخ الكبير**، مثلا: 226/1، 206/8، ؛ البخاري، **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 226/1.

(198) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 117/2، برقم (1450)، "بَابٌ: لاَ يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلاَ يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ"، 186/3، برقم (2703)، "بَابُ الصُّلْحِ فِي الدِّيَةِ"، 82/4، برقم (3106)، "بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ دِرْعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَصَاهُ، وَسَيْفِهِ..."...وغيرها.

(199) البخاري، الضعفاء الكبير، مخطوط، وله ثلاث نسخ: (1) مكتبة خدابخش، بالهند بتنه، برقم: 557/1 رقم 2932-2937؛ (2) المكتبه المركزيه، مكه المكرمه، برقم: 2/122 مجاميع؛ (3) مكتبه كليه الآداب والمخطوطات،الكويت،برقم: ب 148 مج 3. ينظر ملتقى أهل الحديث: https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=271903

(200) البخاري، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: حافظ زبير علي زائي، (تحفة الأقويا في تحقيق كتاب الضعفاء)، المكتبة الإسلامية، لأهور، باكستنا، 1433م.

(201) مثلا: عبد الله بن أبي لبيد الْمدنِي، روى له البخاري في الصحيح البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 21/1؛ وروى عنه مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه، ينظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ومعه: **تحرير تقريب التذهيب**، بشار عواد معروف– شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، 2015م ، 2/ 258، برقم (3560).

كما فيه من روى عنهم من غير البخاري، مثلا: "عبد الله بن لهيعة"، البخاري، **الضعفاء الصغير**، 1/ 61، مسلم في الصحيح، "مقرونا مع عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ"، 1/ 435؛ وأبو داود في السنن، 1/ 37، وغيره؛ والترمذي في السنن، 1/ 61 وغيرها.

"عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَانَ" البخاري، **الضعفاء الصغير**، 8/ 80، أخرج له: مسلم 1/ 529، أبو داود، 4/ 209؛ النسائي، 4/ 80.

(202) ينظر: **الجامع الصحيح**، تحقيق: شعيب الأنؤوط – عادل مرشد، 22/1 وما بعدها.

وفي هذا يقول الحافظ الذهبي: "وَقَدْ رَتَّبَ شَيْخُنَا أَبُو الحَجَّاجِ المِزِّيّ شُيُوْخَ البُخَارِيّ وَأَصْحَابَهُ عَلَى المُعْجَمِ كعَادَتِهِ"[203]، وينحصرون فِي خمس طَبَقَات[204]:

**الطَّبَقَة الأولى**: من حَدثهُ عَن التَّابِعين؛ مثل مُحَمَّد بن عبد الله الْأنْصَارِيّ حَدثهُ عَن حميد، وَمثل مكي بن إِبْرَاهِيم حَدثهُ عَن يزِيد بن أبي عبيد، ومثل أبي عَاصِم النَّبِيل، وعبيد الله بن مُوسَى، وأبي نعيم، وغيرهم ممن حدث عن التابعين؛ ولهذا يجعل من حديثهم حديث الباب. مثل مُحَمَّد بن عبد الله الْأنْصَارِيّ حَدثهُ عَن حميد[205]، وأبي عَاصِم النَّبِيل[206]، وأبي نعيم[207]... وهكذا. وفيها يظهر روايته لثلاثياته[208].

**الطَّبَقَة الثَّانِيَة**: من كَانَ فِي عصر هَؤُلَاءِ لَكِن لم يسمع من ثِقَات التَّابِعين كآدم بن أبي إِيَاس، وَأبي مسْهر عبد الْأَعْلَى بن مسْهر، وَسَعِيد بن أبي مَرْيَم، وَأيوب بن سُلَيْمَان بن بِلَال... وأمثالهم؛ وهو يجعل من حديثهم حديث الباب أيضا، مثل: آدم بن أبي إِيَاس[209]، وغالبا ما كان يستشهد به في أبواب الفقه فيقدمه على غيره، فيكون ذلك عاملا من عوامل الترجيح لحديث لكي يكون حديث الباب؛ وكذلك عبد الْأَعْلَى بن مسْهر[210]، فقد بوب لحديثه[211]، وغيرهم أيضا...

---

(203) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 397/12.

(204) ينظر حول تقسيم الطبقات: ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، **479**؛ ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1998م، المقدمة 80 وما بعدها.

(205) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 186/3، برقم (2703)، "بَابُ الصُّلْحِ فِي الدِّيَةِ"؛ وكذلك بعد أن يفتتح الباب بآية وبيانه، مثل: " بَابُ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِصَاصُ فِي القَتْلَى الحُرُّ بِالحُرِّ}"، 6/ 24، برقم (4499).

(206) يروي عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، مثل: "بَابُ إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا"، 3/ 29، برقم (1924)؛ و"بَابُ مَنْ تَكَفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ"، 3/ 96، برقم (2295)؛ و" بَابٌ: هَلْ تُكْسَرُ الدِّنَانُ الَّتِي فِيهَا الخَمْرُ..."، 3/ 136، برقم (2477)؛ و"بَابُ دُعَاءِ الإِمَامِ عَلَى مَنْ نَكَثَ عَهْدًا"، 4/ 100، برقم (3170)؛ و"بَابُ مَنْ بَايَعَ مَرَّتَيْنِ"، 9/ 78، برقم (7208).

(207) يروي عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، مثل: "بَابُ التَّشَهُّدِ فِي الآخِرَةِ"، 1/ 166، برقم (831)؛ و"بَابُ تَقْلِيدِ الغَنَمِ"، 2/ 169، برقم (1701)، وغيره.

(208) ينظر الهامش السابق: 100.

(209) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 11/1، برقم (10)، "بَابٌ: المسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"؛ و"بَابُ غَسْلِ الأَعْقَابِ"، 1/ 44، برقم (44)، و"بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الوُضُوءَ إِلَّا مِنَ المخْرَجَيْنِ: مِنَ القُبُلِ وَالدُّبُرِ"، 1/ 46، برقم (176)، و"بَابُ غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ"، 1/ 59، برقم (250)، وغيره كثير جدا.

(210) ويذكره باسمه فقط: "عبد الأعلى" ؛ وهو غير عبد الأعلى بن حماد، ينظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، بن حماد، 6/ 93، برقم (197)، ومعه: **تحرير تقريب التذهيب**، بشار – شعيب؛ وينظر عبد الْأَعْلَى بن مسْهر: 6/ 98، برقم (98).

(211) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 11/1، برقم (10)، "بَابٌ: المسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"؛ و"بَابُ غَسْلِ الأَعْقَابِ"، 7/ 157، برقم (5872).

**الطَّبَقَة الثَّالِثَة:** هِيَ الْوُسْطَى من مشايخه وهم من لم يلق التَّابِعين بل أَخذ عَن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حَرْب، وقتيبة بن سعيد، ونعيم بن حَمَّاد، وَعلي بن الْمَدِينِيّ، وَيحيى بن معِين، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ، وَأَبِي بكر وَعُثْمَان ابْني أبي شيبَة وأمثال هَؤُلَاءِ، وَهَذِه الطَّبَقَة قد شَاركهُ مُسلم فِي الْأَخْذ عَنْهُم؛ وقد جعل من حديثهم حديث الباب، مثل سليمان بن حَرْب، حيث نرى أثر ذلك واضحا في الجامع الصحيح[212]، وروى عنه أيضا الإمام أحمد في مسنده مع اشتراكه معه في هذا الطبقة[213]، وكذلك مسلم في صحيحه بواسطة إلية؛ وقتيبة بن سعيد[214]، وإسحاق بن راهويه في مسنده. [215].. وغيرهم، وهذه الطبقة هي طبقة "أهل الجمع العام للحديث" لروايات الحديث، ولهذا فشرطهم في قبول الحديث كان عاما، ولهذا أجتهد الإمام البخاري أن يؤسس منهجا لأهل الترجيح والتنقيح للروايات الصحيحة، باعتماد ما يوافق منهجه في تدوين الصحيح، فيذكر أحيانا ما يفهم من الحديث لدفع إجمال ورد فيه، أو لبيان حكم، مثال سؤال الإمام أحمد لعلي المديني، وقول سفيان بن عيينة[216]، أو يفتتح التعليق على الباب برواية عن الإمام أحمد، فيذكر الاسم مجردا "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ "[217]، وإذا كان حكم فقهي ذكره كاملا بقوله "وَقَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ"[218].

---

(212) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، "بَابٌ: مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الإِيمَانِ"،13/1، برقم (21)؛ "بَابٌ: المَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ، وَلاَ يُكَفَّرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلَّا بِالشِّرْكِ"، 15/1، برقم (30)، "بَابُ عِظَةِ الإِمَامِ النِّسَاءَ وَتَعْلِيمِهِنَّ"، 31/1، برقم (98)؛ 1/ 42، 49، 56، 82، 93، 94، 99، 106، 125، 138، 141، 143، 153... وغيرها.

(213) أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، 491/1، برقم (491)؛ 534/1، برقم (509)؛ 30/5، برقم (2820) .... وغيرها.

(214) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، "بَابُ قَوْلِ المحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا"، 22/1، برقم (61)، "بَابُ ذِكْرِ العِلْمِ وَالفُتْيَا فِي المسْجِدِ"، 38/1، برقم (133)، 72/1 ،82، 97، 98، 111، 125، 144، 146، 151، 155، 166 ... وغيرها.

(215) ينظر: إسحاق بن راهويه، **مسند إسحاق بن راهويه**، 1/ 75، 103، 110، 113... وغيرها.

(216) وذلك في"بَابُ الصَّلاَةِ فِي السُّطُوحِ وَالمِنْبَرِ وَالخَشَبِ"، حيث قال معقبا على حديث الباب: "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ: " سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، قَالَ: فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الحَدِيثِ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا فَلَمْ تَسْمَعْهُ مِنْهُ قَالَ: لاَ". ينظر: البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 85/1، برقم (377).

(217) ينظر: البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، "بَابُ مَا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ" 10/6، برقم (5105)؛ قال: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ"، فيجعله حديث الباب "بَابٌ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الإِمَامِ، فَحَوَّلَهُ الإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ، لَمْ تَفْسُدْ صَلاَتُهُمَا"، 141/1، برقم (698)، و"بَابُ نَقْضِ شَعَرِ المَرْأَةِ"، 75/2، برقم (1260) و(1261)... وغيرها.

(218) وذلك في رواية إلى ابن عباس رضي الله عنه، ينظر: البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، "بَابُ مَا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ" 10/6، برقم (5105).

ويتوسط هذه الطبقة والتي تليها جمع من بينهم "محمد بن بشار بندار "، فقد أكثر من الرواية عنه[219]، وقد يجعل حديثه حديث الباب[220]؛ وأكثرَ من ذكره في تاريخه الكبير بقوله " قَالَ لِي"[221]، و "حدثني"[222]؛ وهو من شيوخ مسلم أيضا، وأبي دواد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه[223].

**الطَّبَقَة الرَّابِعَة**: رفقاؤه فِي الطّلب وَمن سمع قبله قَلِيلا كمحمد بن يحيى الذهلي[224]، وَأبي حَاتِم الرَّازِيّ، وَمُحَمّد بن عبد الرَّحِيم صَاعِقَة، وَعبد بن حميد، وَأحمد بن النَّضر، وَجَمَاعَة من نظرائهم، وَإِنَّمَا يخرج عَن هَؤُلَاءِ مَا فَاتَهُ عَن مشايخه أَو مَا لم يجده عِنْد غَيرهم.

**الطَّبَقَة الْخَامِسَة:** قوم فِي عداد طلبته فِي السن والإسناد سمع مِنْهُم للفائدة كَعبد الله بن حَمَّاد الآملي، وَعبد الله بن أبي الْعَاصِ الْخَوَارِزْمِيّ، وحسين بن مُحَمَّد القباني... وَغَيرهم، وَقد روى عَنْهُم أَشْيَاء يسيرَة وَعمل فِي الرِّوَايَة عَنْهُم.

**ثالثا: منهجه في التبويب:**

هو يضع الأبواب لبيان ما يرجحه من حكم أو من فهمه العام لما يندرج تحته من روايات، فمثلا نجد علاقة علم الفقه بعلم دلالة المتن من حيث عنوان الباب وحديثه، وعلاقة حديث الباب بعنوان الباب، فهو يبوب في جامعه ما يوافق فتواه وما ترجح عنده، فيذكر لفظ "الحكم" أحيانا بلفظ صريح، أو يشير إليه دلالة، مثل

---

(219) فقد من الرواية عنه ومن ذكره في أكثر من 150 مرة، وجلّ مروات "محمد بن بشار بندار" عن "غندر"، ينظر: البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 25/1، 29، 32، 42، 60 ، 62، 75، 113، ... وغيرها.

(220) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 29/1، "بَابُ تَخْرِيضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الإِيمَانَ وَالعِلْمَ، وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ"؛ 42/1، "بَابُ حَمْلِ العَنَزَةِ مَعَ المَاءِ فِي الِاسْتِنْجَاءِ"؛ 62/1، "بَابُ إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ، وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ"؛ 164/1، "بَابُ لاَ يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ فِي السُّجُودِ"؛ 20/2، "بَابُ الصَّلاَةِ إِلَى الحَرْبَةِ يَوْمَ العِيدِ" ... وغيرها.

(221) البخاري، **التاريخ الكبير**، 20/1، 42، 127، 191، 219 ... وغيرها كثير.

(222) البخاري، **التاريخ الكبير**، 8/1، 13، 106، 138، ... وغيرها كثير.

(223) مثلا ينظر: مسلم، **صحيح مسلم**، حدث عنه كثيرا، وقد جعل حديثه حديث الباب في مواطن، منها "بَابٌ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْمُصِيبَةِ عِنْدَ أَوَّلِ الصَّدْمَةِ"، 637/2؛ أبو داود، **سنن أبي داود**، "بَابُ غَسْلِ السِّوَاكِ" وحديثه حديث الباب، 14/1؛ الترمذي، **سنن الترمذي**، وحديثه حديث الباب "بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ"، 60/1؛ النسائي، **السسن الكبرى**، حديث حديث الباب"لُبْسُ السَّرَاوِيلِ"، 205/8؛ ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، وحديثه حديث الباب "فَضْلُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"، 46/1... وغيرها كثير.

(224) وهو يشترك مع البخاري في الطبقة "الطبقة الحادي عشر"، ينظر مقدمة التحقيق: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 667، برقم (5841)، ومعه: **تحرير تقريب التذهيب**، بشار – شعيب، 27؛ روى عنه البخري والأربعة، توفي (258هـ): 724 برقم (6387)؛ روى البخاري عنه: البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 65/9، برقم (7155).

"بَابُ حُكْمِ المَفْقُودِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ"، و"بَابُ حُكْمِ المُرْتَدِّ وَالمُرْتَدَّةِ وَاسْتِتَابَتِهِمْ" وغيرها من الأبواب التي تعلقت بالأحكام الفقهية[225].

وكذلك نجده يشير إلى ذلك من خلال أسماء أبوابه، فنجده يذكر على سبيل المثال: "بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ"، و"بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ"، و"بَابُ صَدَقَةِ الفِطْرِ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ"، و"بَابُ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ"[226]، ويقول الحفاظ ابن حجر في سبب الفصل بين هذه الأبواب، مع اشتراكهم في الحكم: "وَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ بِتَفْرِيقِ هَذِهِ التَّرَاجِمِ الْإِشَارَةَ إِلَى تَرْجِيحِ التَّخْيِيرِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ"[227]، وفيه إشارة لترجيحه في الفتوى التي يراها راجحة عنده..

**المطلب الثاني: منهجية التحري والنقد للروايات والرواة والألفاظ عند الإمام البخاري**

وهي تقابل المرحلة الثالثة "أصول البحث العلمي"، و تقابل خطوة "المعالجات"؛ وهذه المنهجية نجدها تظهر من خلال المصطلحات المستخدمة في الجرح والتعديل، ومن خلال دلالة الأبواب، أما معرفة التحمل للرواة والقدرة على الضبط، والأخذ عن الثقات، والمرجحات التي تخص تقديم حديث على آخر؛ فنجد أن الإمام البخاري قد وضع بابا جعله تحت عنوان: "بَابٌ: لِيُبَلِّغِ العِلْمَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ"، وآخر "بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا"[228]، وفي ذلك كله إشارة عامة إلى مصدر تأسيسه لقواعد المرجحات التي يسلكها في تدوينه للجامع الصحيح، وهذا بحث يحتاج إلى جهد لإخراج قواعد الإمام البخاري في الترجيح للروايات عنده؛ وهنا تظهر عندنا الألفاظ الخاصة بكل محدث، ويظهر كيف استطاع الإمام البخاري أن ينظماها بشكل يجمعها جميعا، وكما يلي:

**أولا: تحرير المصطلحات المعمل بها في الجرح والتعديل:** وذلك من خلال رصد عبارات أئمة الجرح والتعديل مثل: فلان لم يسمع من فلان، فينقل لنا الإمام البخاري عن "شعبة" مثلا[229]، وعن "يحيى القطان"[230]، وعن "ابْن جريج"[231]، وعن "وكيع"[232]؛ وقد يذكر البخاري الحكم على

(225) ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، 50/7؛ 14/9؛ والفتوى تظهر كفتوى من حيث التعبير في "كِتَابِ الأَحْكَامِ" عموما، 61/9-82.

(226) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، 131/2.

(227) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 3/ 372.

(228) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، 32/1، 37.

(229) ينظر: **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 74/1، 156، 293.

(230) ينظر: **التاريخ الكبير**، 233/5.

(231) ينظر: **التاريخ الكبير**، 455/5، 456.

(232) ينظر: **التاريخ الكبير**، 98/6.

الراوي بقوله: "لم يَسمعْ"[233]، وهو لفظ يفيد الحكم بعدم السماع؛ أو ينقله بصيغة تفيد النفي لا الحكم بعدم السماع، فيقول: "لا أعرف لَهُ سماعا"[234]؛ وقد تفيد عدم الجزم كقوله "يُقَال إِنَّه لم يسمع"[235]، أو لفظ "وقَالَ بعضهم"[236]، وكذلك قوله "كَانُوا يَقُولُون"[237]؛ وإذا غاب عن ترجيحِ "في حفظه شيء" صرح بذلك بقوله "لَا أَدْرِي"[238]؛ كما يثبت السماع وهو كثير جداً[239]؛ وهذا التوصيف لحال الراوي عند البخاري، يجعل من شرط "السامع" اصلاً، والتثبت من شرط السماع يكون بـ"ثبوت اللقاء" فيكون ضابطا، وهذا الشرط هو الأصل في تدوين الحديث في جامعه الصحيح[240].

**ثانيا: التحرير والنقد أصل في قبول الرواية:** وتظهر منهجية الإمام البخاري في "النقد" و"التحري" من خلال تعقبه الرواية الأصح بحسب شرطها عنده، وثبوت اللفظ الصحيح فيها من خلال ترجيح القرين المؤيد للفظ الراجح، فمثلا في حديث "الاغتسال مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ" ينقل عن ابن عيينة فيقول: "كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ أَخِيرًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ"[241]، وقوله "كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ" هو تَعْلِيق من البُخَارِيّ، وَلم يقل: وَقَالَ ابْن عُيَيْنَة، ليدلَّ على أَنه فِي آخر عمره كَانَ مُسْتَقرًّا على هَذِه الرِّوَايَة، فعلى هَذَا التَّقْدِير الحَدِيث من مسانيد مَيْمُونَة، وعَلى الأول من مسانيد ابْن عَبَّاس، كما أن البخاري يرجح الخلاف[242]، ومثله في حديث الاستسقاء، "كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: هُوَ صَاحِبُ الأَذَانِ، وَلَكِنَّهُ وَهْمٌ لِأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ المَازِنِيُّ مَازِنُ الأَنْصَارِ"[243].

---

(233) ينظر: **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 136/1؛ **التاريخ الكبير**، 72/4،28.

(234) ينظر: **التاريخ الكبير**، 371/5.

(235) ينظر: **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 271/2؛ **التاريخ الكبير**، 203/1، 72/4، 319/5، 455.

(236) ينظر: **التاريخ الكبير**، 244/1، 404/5.

(237) ينظر: **التاريخ الكبير**، 984/6.

(238) ينظر: **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 1/ 24، 122، 154، 230، 276، 2/ 157؛ **التاريخ الكبير**، 1/ 58، 88، 98 وغيرها، 2/ 83، 256، وغيرها في باقي الأجزاء كثير جداً.

(239) وهو كثير، ينظر: **التاريخ الصغير (الأوسط)**، 123/1، 208، 22/2، 85 وغيرها؛ **التاريخ الكبير**، 44/1، 2/ 314، 387، 3/ 167.. وغيرها كثير.

(240) ينظر مقدمة التحقيق: البخاري، **الجامع الصحيح**، تحقيق: شعيب، 40/1 وما بعدها .

(241) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، 60/1، برقم (253)، "بَابُ الغُسْلِ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ".

(242) ينظر بتصرف يسير: بدر الدين العيني: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفى (ت: 855هـ)، **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 200/3.

(243) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، 27/2، برقم (1012)، "بَابُ تَحْوِيلِ الرِّدَاءِ فِي الِاسْتِسْقَاءِ".

كما تظهر منهجيته في تحري اللفظ الأصح من حَيثُ منهجه في التدوين، فقد يثبت الملفوظ بسندٍ، والمكتوب بسندٍ آخر[244]، أو يفصل الرواية بين ما هو مكتوب وما هو ملفوظ[245]، أو يجمع بين الملفوظ والمكتوب[246]، أو يفرد المكتوب بسند[247]؛ و إذا روى بسنده حديثا وكان في الرواية اثنان أثبت اللفظ لمَنْ منهما[248].؛ ولهذا حاول الحافظ ابن حجر من خلال شرحه على صحيح البخاري أن يحلل المرجحات التي يعتمد عليه الإمام البخاري في رواياته، فيذكر سبب "ترجيح" البخاري لروآية دون أخرى[249]؛ ومثله الإمام العيني في شرحه للصحيح[250]؛ ومثل ذلك الحافظ ابن رجب فهو يبين سبب ترك البخاري لرواية دون أخرى[251].

---

(244) مثلا: حديث لبس "الخف ثلاثة أيام" عن ابن مسعود، حيث روى البخاري بسنده "أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يحيى: كتب إلي أَبُو عُبَيْدة عَنْ عَبْد اللَّه – مثلَهُ وقال لنا مسدد حدثنا ابن دَاوُد عَنْ رميح عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ: عَنْ عَبْد اللَّه – مثلَهُ"، وفيه إثبات المكتوب والملفوظ. **التاريخ الكبير**، 231/2.

(245) مثلا ما رواه بسنده عن جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ: "أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ .... الحديثوَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَتْنِي هِنْدُ الفِرَاسِيَّةُ، وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَتْنِي هِنْدُ الفِرَاسِيَّةُ، وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ: أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الحَارِثِ القُرَشِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ – وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبَدِ بْنِ المِقْدَادِ، وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَتْنِي هِنْدُ القُرَشِيَّةُ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ الفِرَاسِيَّةِ، وَقَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". "بَابُ مُكْثِ الإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلاَمِ"، 169/1، برقم (849).

(246) مثلا ما رواه بسنده عن الزهري أيضا، حديث «كُلُّكُمْ رَاعٍ» ، حيث سمع يونسُ هذا الحديث من الزهري، حينما كتب هذا الحديث كجواب لسؤال ورده مكتوباً من رُزَيْق بْنُ حُكَيْمٍ. ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، "بَابُ الجُمُعَةِ فِي القُرَى وَالمُدُنِ"، 5/2، برقم (893).

(247) ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، مثلا: "حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ [ص:130] صلّى الله عليه وسلم: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فَلاَ تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» " ، "بَابٌ: مَتَى يَقُومُ النَّاسُ، إِذَا رَأَوُا الإِمَامَ عِنْدَ الإِقَامَةِ"، 129/1 وما بعدها، برقم (637).

(248) ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، مثلا: "حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، وَأَبُو أُسَامَةَ وَاللَّفْظُ لِجَرِيرٍ" ورقم الحديث (4487)، "بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا}"؛ 21/6؛ "حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ – وَاللَّفْظُ لِيَزِيدَ – عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الحَسَنِ"، "بَابُ الخَذْفِ وَالبُنْدُقَةِ"، 86/7، برقم (5479)، السلطانية.

(249) مثلا عن النظر في شرح وتحليل طرق الترجيح بعد كلام الدار قطني، يقول أبن حجر: "وَمُقْتَضى ذَلِك تصويب صَنِيع البُخَارِيّ وَتبين بِهَذَا وَأَمْثَاله أَن الِاخْتِلَاف عِنْد النقاد لَا يضر إِذا قَامَت الْقَرَائِن على تَرْجِيح إِحْدَى الرِّوَايَات أَو أمكن الْجمع على قواعدهم". ينظر: ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 1/ 368؛ وكذلك في حديث أم سلمة عن مجيء أم سليم وسؤالها النبي صلى الله عليه وسلم: "هَلْ عَلَى المَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ"، قال ابن حجر في شرحه: "نَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْقِصَّةَ وَقَعَتْ لِأُمِّ سَلَمَةَ لَا لِعَائِشَةَ وَهَذَا يَقْتَضِي تَرْجِيحَ رِوَايَةِ هِشَامٍ وَهُوَ ظَاهِر صَنِيع الْبُخَارِيّ". 388/1؛ وغيره كثير "قُلْتُ وَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أُلْهِمَ هَذَا الْخِلَافَ فَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ"152/3؛ وقد يجعل من حديث أصل في فهم الباب مثل حديث ابن عباس عن اللقطة في مكة وذلك في "بَاب كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقَطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ"، ( **صحيح البخاري**، السلطانية، 125/3)، ليقول أبن رجب عن سبب جعل البخاري هذا الحديث أصل: "وَيَكْفِي فِي رَدِّ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيث بن عَبَّاسٍ لَا يَلْتَقِطُ لُقَطَتَهَا إِلَّا مُعَرِّفٌ وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا وَكَأَنَّ هَذَا هُوَ النُّكْتَةُ فِي تصدير البُخَارِيّ الْبَاب بِحَدِيث بن عَبَّاسٍ"، 88/5.

**ثالثا: العلاقة بين الرواي وطبقته ومن يروي عنه:** لقد ظهر في طريقة تصنيف الإمام البخاري واختياره للروايات المراحل التي مر بها تدوين الحديث في كل طبقة من طباقات السند؛ ولهذا حاول النقاد والشراح أن يصلوا إلى تحليل مسلكه الذي اعتمده البخاري في التصنيف، ليظهر أثر المدينة في طبقة من طبقات الرواية، وأثر الشيخ فيها؛ فحينما ننظر إلى من يُكثر الإمام البخاري عنهم الرواية، نجد أن أغلب ما يرويه عن تلامذة الذين هم من أهل الطبقة الأولى، وهذا في جميع مراتب السند، فنجد ذلك مثلا في الطبقة الثانية التي تروي عن نافع مولى ابن عمر (ت:117هـ) من تلامذته غلبة البصريين على غيرهم[252]؛ وكلما اقترب الراوي من عصر البخاري ظهر أثر التحديث والرواية لأهل العلم من كلّ مدينة دون سواها، لظهور تشكيل المدارس الفقهية والعلمية الخاصة بكل مدينة دون سواها؛ وهذا ينطبق على الإمام الأعمش (سليمان بن مهران الكوفي) (ت:174هـ)، فقد جاءت أغلب روايته للحديث من طريق أهل الكوفة من طبقة تلمذته الأولى[253]، كما إن اختيار البخاري للرواة مقصود لذاته، فمثلاً محمد بن خازم أبو معاوية الضرير[254]، روى عنه الستة، قال

---

(250) ينظر: بدر الدين العين، **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**، مثلا: ترجح البخاريُ رواية زُهَيْر بن مُعَاوِيَة، 2/ 305؛ وترجيح رِوَايَة الثَّوْرِيّ عَن الْأَعْمَش،14/ 306؛ وقد يذكر الخلاف بين الأئمة مع البخاري ثم يثبت الترجيح الموافق لقول البخاري، مثلا، قول العيني بعد أن استعرض الروآيات: "وإلاَّ فَأَحْمَد يرجح رِوَايَة أبي دَاوُد على رِوَايَة البُخَارِيّ فِي (صَحِيحه) . وَقَالَ صَاحب (الْمُغنِي) : رِوَايَة البُخَارِيّ أصح وَأولى"، وهنا يظهر لنا كيف جمع قول المتقدمين على البخاري مع المتأخرين مع بيان الترجيح، 8/ 225. وغيرها.

(251) مثلا قوله: "والظاهر: أن البخاري تركه، لأنه رأى الاختلاف مؤثراً فيه. وله طرق أخرى، عن علي". ابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمود شعبان وغيره، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، 1996م، 187/7.

(252) روى البخاري عن نافع من طريق: عبيد الله بن عمر بن حفص (وهو أكثرهم رواية)، مالك بن أنس، موسى بن عقبة بن أبي عياش، أيوب بن أبي تميمة (كيسان السختياني)، عمر بن نافع العدوي، محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة، ابن أبي مُليكة، إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة؛ كلهم من أهل المدينة الإ "كيسان السختياني" فهو بصري؛ وهم أهل الطبقة الأولى ومروياتهم هي الغالبة فقد زادت عن 65% من مرويات نافع. ينظر: أمين محمد القضاة – شرف محمود القضاة، **قياس شرط البخاري في الطبقات**، مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، مجلد (21) (أ)، العدد الخامس، سنة 1994م، 6.

(253) روى البخاري عن الأعمش من طريق: حفص بن غياث بن طلق، سفيان بن سعيد الثوري، شعبة بن الحجاج (بصري)، جرير بن عبد الحميد بن قُرط، يحيى بن سعيد القطان (بصري)، محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، وكيع بن الجراح بن مليح، حماد بن أسامة بن زيد، الفضل بن دكين بن حماد، سفيان بن عيينة، عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، سلام بن سليم أبو الأحوص، إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، زئدة بن قدامة الثقفي، زبير بن معاوية بن خديج، محمد بن فضيل بن غزوان، يحيى بن عبيد بن أمية، وكلهم من أهل الكوفة. ينظر: أمين محمد القضاة – شرف محمود القضاة، **قياس شرط البخاري في الطبقات**، مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، مجلد (21) (أ)، العدد الخامس، سنة 1994م، 12.

(254) قال البخاري في حقه: "مُحَمَّد بْن خازم أَبُو مُعَاوية الضرير صاحب الشيباني والأعمش، الكوفِي السعدي التميمي مولاهم ..... مات سنة خمس وتسعين ومائة". البخاري، **التاريخ الكبير**، 74/1، برقم (191).

عنه الحافظ ابن حجر: "أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره"[255]؛ وحينما روى البخاري حديثا موقوفا إلى عائشة من طريق محمد بن خازم عن غير الأعمش عن هشام، لم ينفرد البخاري بالراوية بل روى هذا الحديث مسلم أيضا، كما روى له طرفا من حديث يرويه عن هشامٍ عليُّ بنُ مُسهرٍ[256].

ونستطيع القول أن هذا النوع من التدوين المبكر بمعرفة أعلام أهل العلم في كل مدينة هو بماثبة محاولة حصر لمَنْ هم أهل للحكم على الروايات المنقولة، وهم يمثلون المرجح الأعلى للعلم وأهله في كل مصرٍ، وقولهم يكون حجة، يتبعه الناس في الرواية والأحكام؛ ليستمر هذا العرفُ في حصر الأعلام العلماء في كل عصر وبلد مستقرأ باقٍ يحتج به في تصنيف التراجم والطبقات؛ فنجد – على سبيل المثال- الإمام الذهبي يترجم لشيخ البخاري علي بن المديني، ناقلا قوله، ومعقباً بعدها، فمثلا يقول: "قَالَ ابْنُ المَدِيْنِيِّ: انْتَهَى العِلْمُ بِالبَصْرَةِ إِلَى: يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيْرٍ، وَقَتَادَةَ، وعِلْمُ الكُوْفَةِ إِلَى: أَبِي إِسْحَاقَ، وَالأَعْمَشِ، وَعِلْمُ الحِجَازِ إِلَى: ابْنِ شِهَابٍ، وَعَمْرِو بنِ دِيْنَارٍ، وَصَارَ عِلْمُ هَؤُلاَءِ السِّتَّةِ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً: ابْنِ أَبِي عَرُوْبَةَ، وَمَعْمَرٍ، وَشُعْبَةَ، وَحَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، وَالسُّفْيَانَيْنِ، وَمَالِكٍ، وَالأَوْزَاعِيِّ، وَابْنِ إِسْحَاقَ، وَهُشَيْمٍ، وَأَبِي عَوَانَةَ، وَيَحْيَى بنِ سَعِيْدٍ، وَيَحْيَى بنِ أَبِي زَائِدَةَ ... ، إِلَى أَنْ ذَكَرَ ابْنَ المُبَارَكِ، وَابْنَ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى بنَ آدَمَ، فَصَارَ عِلْمُ هَؤُلاَءِ جَمِيْعِهِم إِلَى يَحْيَى بنِ مَعِيْنٍ. قُلْتُ: نَعَمْ، وَإِلَى: أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيٍّ، وَعِدَّةٍ؛ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ هَؤُلاَءِ إِلَى: أَبِي عَبْدِ اللهِ البُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَطَائِفَةٍ؛ ثُمَّ إِلَى: أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ نَصْرٍ المَرْوَزِيِّ، وَابْنِ خُزَيْمَةَ، وَابْنِ جَرِيْرٍ؛ ثُمَّ شَرَعَ العِلْمُ يَنقُصُ قَلِيْلاً قَلِيْلاً - فَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ"[257]، وعند تحليلنا لمنهج الإمام علي بن المديني –شيخ البخاري- نجده يميل من الحصر إلى التفصيل من خلال مصنفه في علم "العلل"، فيعقب حصر الرواية لكل بلد بمَن يضبطها، فيجعل من يروي عنهم كضابط لرواية أهل هذا البلد[258]، ومثل ذلك نجده في كتابه "التاريخ" يعقد فصولا يحصر فيها من يروي عن "الزهري" و"قتادة" و"الأعمش" و"أيوب" و"عمرو بن دينار" و"الشعبي" و"إبراهيم" و"أبي إسحق

---

(255) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 667، برقم (5841).

(256) ينظر نص الحديث برقم (4520)،27/6، بَابُ {ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ} [البقرة: 199] .

وهنا ذكر البخاري له طرفا من حديث رواه علي بن مُسهر عن هشام عن عروة، ينظر: الحديث برقم (1665)، 163/2، بَابُ: الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ؛ والحديث رواه مسلم في صحيحه، من طريق أسامة بن حماد عن هشام عن عروة، برقم (1219)، 893/2، بَابٌ فِي الْوُقُوفِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ} [البقرة: 199].

(257) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 11/ 78؛ علي بن المديني، **العلل**، 36 وما بعدها.

(258) ينظر الحصر: علي بن المديني، **العلل**، 36-41.

السبيعي" و"منصور" و"سفيان" و"شعبة" مع الحكم عليهم من حيث الصحة والضعف، ثم يشرع بتراجم الرواة بحسب حروف المعجم[259].

لقد شكل هذا الكمُّ الهائل من المرويات والعلل وطرق النظر فيها، ومسالك التصنيف عند من سبقه، مادة كبيرة دفعت البخاري إلى وضع منهج للتعامل معها، ولهذا حاول الإمام البخاري حصر الروايات الصحيحة قدر المستطاع من خلال ثلاثية "المعاصرة واللقيا"، و"الطبقة" من حيث إسنادها العالي، و"المدينة" لوجود شهرة حال الرآوي، أن يصل إلى أصح الروايات.

**المبحث الرابع: أثر المنهجية التي أخذ بها الإمام البخاري على التصنيف:**

من خلال النظر العام إلى المصنفات التي سبقت ظهور الجامع الصحيح، مرورا بمصنفات البخاري عموما ثم ما أخرجه البخاري من مصنفه الجامع الصحيح خصوصا، يمكن أن نستنتج، من مخرج عام للجامع الصحيح، ومرحلة التقويم لهذا المخرج.

**المطلب الأول: المخرج العام للمصنف الجامع الصحيح:**

نستطيع أن نجمل الشكل العام لتصنيف البخاري لجامعه الصحيح كمخرج ظهر لأهل العلم والعامة، بأن هذه الخطوة تقابل مرحلة "المخرجات" في "أصول البحث العلمي"، ويظهر لنا أجمالا كما يلي:

1. من خلال النظرة العامة إلى صحيح البخاري تظهر بوادر التكامل مع العلوم الأخرى، مثل الفقه، والسير والتاريخ، واللغة، ونجد ذلك من خلال تبويب البخاري لبعض أبوابه مثل: "بَابُ الأَحْكَامِ الَّتِي تُعْرَفُ بِالدَّلاَئِلِ، وَكَيْفَ مَعْنَى الدِّلاَلَةِ وَتَفْسِيرُهَا "[260]، كما نجده رحمه الله تعالى يؤصل لمفهوم الحكم ومَنْ هو مصدر الحكم؟ بطريقة الدلالة أو الإشارة، ويظهر لنا ذلك من خلال "كِتَابُ الأَحْكَامِ"، فهو يبدأ الكتاب بآية: "بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَ {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء: 59]" [261].
كما أنه يبوب الباب وقد لا يندرج تحته حديث، وهذا ما نجده بكشل عام في الجامع الصحيح، مثلا في كتاب التفسير مثل: "سُورَةُ المُؤْمِنُونَ"، و"سُورَةُ النَّمْلِ"، و"سُورَةُ المَلاَئِكَةِ" (فاطر)، و "سُورَةُ المُؤْمِنِ" (غافر)، فيكتفي بذكر أقوال علماء التفسير مثل "ابن عباس" و"مُجَاهِد"، وقد يذكر قوله "قَالَ البُخَارِيُّ" كما في سورة المؤمن، [262]، وهو في بداية كل باب يذكر أقوال علماء السلف في الباب.

---

(259) ينظر: يحي بن معين، **تاريخ يحي بن معين**، 41-65.

(260) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 109/9.

(261) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 46/6.

(262) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 99/6، 112 ،122، 126.

2. وجود مصطلح خاص لكل محدث من علماء الحديث، أعطى ذلك خصوصية لكل كتاب في علم الحديث؛ بينما نجد ظهور المصطلح العام في المذاهب الفقهية، والعلوم الأخرى مثل اللغة كان مبكراً؛ وهنا نجد أن الإمام البخاري دون في كتابه أبوابا بشكل متسلسل مقصود، وكأنه أشار بذلك إلى مسلكه في التدوين، فنجده يدون في جامعه أبواباً بشكل متسلسل مقصود، وفي ذلك إشارة إلى مسلكه الخاص في التدوين، ومقصده من تأليف الجامع الصحيح، فقد جاء بعد " بَدْءِ الوَحْيِ" "كِتَابُ الإِيمَانِ"، ثم "كِتَابُ العِلْمِ"، وهنا نقف فنجد أن "الوحي" هو مصدر يقوم عليه "الإيمان"، ولا بد لمعرفة "الإيمان" من معرفة ما نزل به الوحي، وإدراك هذه المعرفة تحتاج "العلم"، ولهذا جاء بعد كتاب الإيمان، ليصنف تحته أبوابا جعلها متسلسلة، لتشير إلى منهجه في التدوين، وعلى سبيل المثال: "بَابُ فَضْلِ العِلْمِ"، وفيه الترغيب بالعلم وفضله، ليأتي بعده "بَابُ مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ، فَأَتَمَّ الحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ"، وفيه إشارة إلى أدب العالم والمتعلم(263)، وفي ذلك إشارة إلى أن معرفة فضل العلم تدفع إلى السؤال لكونه مفتاح العلم، وتستمر هذه العلاقة حتى نصل إلى "بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ"(264)؛ وهكذا بقيت الكتب والأبواب.

3. يمكن القول أن البخاري لم يكتب كتابه بعيداً عن مسار الحاجة للتأليف، فهو كتب ما دعت إليه الحاجة، جاعلا من أبواب كتابه مدار اختياره للحديث المناسب للباب، ولهذا كان التقديم والتأخير في ألفاظ الباب مقصوداً لذاته، فيضع اللفظ الأهم ثم المهم، أو العام ثم الخاص(265)، وقد نجده يبوب باباً فيجعل من حديث عنوانا دون أن يورد الحديث فيه، لكون الحديث دلالته قوية فاختاره لبابه، ولم يكن موافقا لشرطه(266)، وبما لا يخرجه عن أصول التحديث، ولا يبعده عن مقصد التأليف، بمسلك خاص، ومنهج متقدم..!!

4. التصنيف الفقهي للأبواب كان هو الغالب، يظهر من خلال ترجيح البخاري لذلك في تصنيف كتابه، فلم يخرجه كمسند، بل اختار مسلك الإمام مالك في تصنيفه "الموطأ"، كما سبق أن صنف الإمام البخاري كتابه "جزء القراءة خلف الإمام" فلم يخرج عن طريقة تصنيف الحديث بما يناسب المبحث الفقهي(267)، وكذلك في الجامع الصحيح لم يخرج عن مسلك الفقهاء في تبويبه لبعض الأبواب الفقهية، وهي كثيرة جداً، مثلا في كتاب الوضوء،

---

(263) ينظر: ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 142/1.

(264) وصله البخاري بالحديث المرقم (4987)، 8/4، ينظر الحديث بتمامه هناك. **صحيح البخاري**، إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط و عادل مرشد.

(265) يقول ابن حجر في تعليقه على "بَابُ الْقِرَاءَةِ وَالْعَرْضِ عَلَى الْمُحَدِّثِ"، قائلاً: "إِنَّمَا غَايَرَ بَيْنَهُمَا بِالْعَطْفِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ لِأَنَّ الطَّالِبَ إِذَا قَرَأَ كَانَ أَعَمَّ مِنَ الْعَرْضِ وَغَيْرِهِ وَلَا يَقَعُ الْعَرْضُ إِلَّا بِالْقِرَاءَةِ لِأَنَّ الْعَرْضَ عِبَارَةٌ عَمَّا يُعَارِضُ بِهِ الطَّالِبُ أَصْلَ شَيْخِهِ مَعَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ بِحَضْرَتِهِ فَهُوَ أَخَصُّ مِنَ الْقِرَاءَةِ". ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 149/1.

(266) يقول ابن حجر في تعليقه على "بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدِّينُ النَّصِيحَةُ"، قائلاً: "هَذَا الْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا تَرْجَمَةَ بَابٍ وَلَمْ يُخَرِّجْهُ مُسْنَدًا فِي هَذَا الْكتاب لكَونه على غير شَرْطِهِ وَنَبَّهَ بِإِيرَادِهِ عَلَى صَلَاحِيَتِهِ فِي الْجُمْلَةِ". ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 137/1.

(267) وجاء الكتاب موزعا على ستة أبواب، حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا الله خليف الفوحباني، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1980م.

وكتاب الغسل، وكتاب الحيض، والتيمم، والصلاة، وغيرها..[268]، وقد نجده يبوب لباب ليس فيه رواية حديثٍ، فيكتفي بذكر الباب، مثال على ذلك ما جاء في "كِتَابُ الشَّهَادَاتِ"، حيث جاء أول باب منه تحت عنوان: "بَابُ مَا جَاءَ فِي البَيِّنَةِ عَلَى المُدَّعِي"[269] فيورد تحت الباب آيات تؤصل للباب[270]؛ وهو أول من بوب بهذا الحديث، ثم سار على نهجه الترمذي [271]، وابن ماجه[272]، وغيرهم[273]، ثم يذكر جملة من الأبواب ليضبط بها مفهوم "البينة"، مثل باب: "إِذَا عَدَّلَ رَجُلٌ ..."، و"شَهَادَةِ المُخْتَبِي"، و"إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ، أَوْ شُهُودٌ بِشَيْءٍ، وَقَالَ آخَرُونَ: مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ، يُحْكَمُ بِقَوْلِ مَنْ شَهِدَ؟"، و"الشُّهَدَاءِ العُدُولِ"، وغيرها بما يحقق المقصود من المصطلح[274]؛ إلى أن يصل إلى باب اليمين فيسبقه باب مهم جعله تحت عنوان "بَابُ سُؤَالِ الحَاكِمِ المُدَّعِيَ: هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟ قَبْلَ اليَمِينِ"، ثم ينتقل إلى باب الأيمان "بَابٌ: اليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الأَمْوَالِ وَالحُدُودِ" فقيد الأيمان بالأموال والحدود[275].

كما أن البخاري كانت لها طريقته في تدوين ما يشير به إلى الفقه، فكانت له عادات اتبعها وأخذ بها، ويمثله في الغالب عنوان الباب وحديث الباب[276]، وقد رصدها ودونها الشيخ عبد الحق الهاشمي[277].

5. لا يترك الإمام البخاري هذا الباب دون أن يسنده بتدوين بابٍ آخر، تحت عنوان "بَابُ مَنْ أَقَامَ البَيِّنَةَ بَعْدَ اليَمِينِ" ليكون مكملاً لمفهوم باب البينة، حيثُ افتتح كتابه "وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ» وَقَالَ طَاوُسٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَشُرَيْحٌ: «البَيِّنَةُ العَادِلَةُ أَحَقُّ مِنَ اليَمِينِ الفَاجِرَةِ»" [278]؛ وفي هذا إشارة ظاهرة أن البخاري كان للفقه أثره في تصنيفه للجامع الصحيح.

---

(268) ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، مباحث الأبواب وما تفرع منها.

(269) هو جزء من حديث، يرويه: الشافعي، **مسند الإمام الشافعي**، 161، برقم (738)؛ الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد، 19/3، برقم (1341)؛ الدار قطني، **سنن الدار قطني**، حققه: شعيب الارنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2004م، 276/6، برقم (4311).

(270) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 167/3.

(271) الترمذي، **سنن الترمذي**، 18/3.

(272) ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: شعيب الأرناؤط وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 2009م، 416/3.

(273) الاسفرايني، **مستخرج أبي عوانة (مسند أبي عوانة)**، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م، 53/4؛ البيهقي، **السنن الكبرى**، 426/10؛ الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، 328/11.

(274) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 167/3، 168، 169.

(275) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 177/3.

(276) ينظر: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: 449هـ)، **شرح صحيح البخارى لابن بطال**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ 2003م، 61/1، 293/2، 51/4 و438 وغيرها.

(277) ينظر: عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي، **عادات الإمام البخاري في صحيحه**، مكتبة الشؤون الفنية، الكويت، الطبعة: الأولى، 2007م، 71-110؛ مقدمة تحقيق شعيب الأرنووط – عادل مرشد: البخاري، **الجامع الصحيح**، 1/ 35-38.

(278) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 180/3.

6. من حيثُ علاقة الكتب بعضها مع بعض داخل المصنف، وعلاقة الأبواب مع بعضها داخل الكتاب الواحد؛ ونجد هذا فيمَنْ سبق الإمام البخاري مثل الإمام الحافظ عبد الرزاق الصنعاني في "المصنف"[279]؛ وكذلك نجد العلاقة عند الإمام ابن أبي شيبة في كتابه "المصنف"، حيثُ ذكر "كِتَابُ الْسير" قبل "كِتَابُ التَّأْرِيخِ"، فيذكر في "كتاب السير أبوابا مختلفة عن طاعة الأمراء والإمارة والإمام العادل، وأحكام الجزية ... وغيرها، ونجد فيه الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والموقوفة إلى الصحابي رضي الله عنه والمقطوعة إلى التابعي[280]، بينما يذكر في كتاب التاريخ الجوانب التطبيقية للمباحث الموجودة في كتاب السير من أحداث ووقائع فيظهر فيه الأحاديث الموقوفة على الصحابة[281].

وقد مرَّ كيف كانت علاقة "بَابُ مَا جَاءَ فِي البَيِّنَةِ عَلَى المُدَّعِي"[282]، بـ"بَابِ مَنْ أَقَامَ البَيِّنَةَ بَعْدَ اليَمِينِ" ليكون مكملاً لمفهوم باب البينة، حيثُ افتتح كتابه "وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ» وَقَالَ طَاوُسٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَشُرَيْحٌ: «البَيِّنَةُ العَادِلَةُ أَحَقُّ مِنَ اليَمِينِ الفَاجِرَةِ»" [283]، وهذه العلاقة تؤسس لبيان الحكم عن طريق "التجزئة والتحليل" ثم "تركيب" المفهوم من منطوق الحديث بحمل المنطوق من الحديث على المنطوق، وتقديم المقصود أصالة على المقصود تبعا.

7. كذلك من حيثُ علاقة الكتاب مع أبوابه، وتقديم الباب على الباب داخل الكتاب الواحد، وبين الآية والحديث، والحديث والحديث؛ ومثل هذا النوع من الفنّ في التصنيف يظهر لنا داخل الكتاب الواحد في الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى، فهو يذكر "كِتَاب الأَحْكَامِ"، ويؤصل فيه لمفهوم الحكم ومَنْ هو مصدر الحكم؟ بطريقة الدلالة أو الإشارة، والانتقال من الدليل العام إلى الدليل الخاص، ومن المطلق إلى المقيد، فهو يبدأ الكتاب ببابٍ جاء كآية: "بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَ {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء: 59]" [284]، وهو ينتقل من التأصيل للحكم إلى التفصيل في لوازمه.

---

(279) عبد الرزاق الصنعاني، **المصنف**، ينظر مثلا كيف نظَمّ مرويات مصنفه على سبيل المثال: "كِتَابُ الْجِهَادِ"، 170/5، حيث جاءت أبوابه في (57) باباً، ينتقل فيها بين عا وخاص، ومطلق ومقيد، فمثلا "بَابُ وُجُوبِ الْغَزْوِ" وهو حكم عام، لكن "الرَّجُلِ يَغْزُو وَأَبُوهُ كَارِهٌ لَهُ" حكم خاص؛ ومثله: "بَابُ هِبَةِ الْإِمَامِ" حكم عام، والسهم "لِلْخَيْلِ" و"الْمَوْلُودِ" و"سَهْمِ الرَّجُلِ يَمُوتُ بَعْدَمَا يُدْرِكُ أَرْضَ الْعَدُوِّ" و"سُهْمَانِ أَهْلِ الْعَهْدِ"، خاص مع تقيد الصفة. ينظر: 182/5، 183،188. وغيره كثير.

(280) ينظر: أبو بكر بن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، 418/6، 419، 421، 427 وغيرها.

(281) ينظر: أبو بكر بن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، 546/6 وما بعدها من صفحات.

(282) هو جزء من حديث، يرويه: الشافعي، **مسند الإمام الشافعي**، ترتيب السندي، 181/2، برقم (641)؛ أبو يوسف القاضي، **الآثار**، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية، 161، برقم (738)؛ الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد، 19/3، برقم (1341)؛ الدار قطني، **سنن الدار قطني**، حققه: شعيب الارنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2004م، 276/6، برقم (4311).

(283) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 180/3.

(284) البخاري، **صحيح البخاري**، السلطانية، 61/9.

8. التقديم والتأخير بين الأحاديث، داخل الباب الواحد، فيقدم حديث الباب على غيره، فيكون أصلاً، ولهذا نجد الحافظ ابن حجر يفصل في ذلك، فيذكر حديث الباب كأصل لفهم دلالة الحديث فيقول مثلا "وَمُقْتَضى حَدِيث الْبَاب"، وقد يكون أصلاً في إثبات الرواية فيقول مثلا "رَوَى حَدِيث الْبَاب"، وقد يذكر باعتباره أصلاً في معرفة الفوائد المرجوة من الباب [285]، أو استنباط حكم[286]؛ وقد يكون حديث الباب حجة في الترجيح بين الأقوال المتعلقة بالأحكام الفقهية[287]، أو في رد أهل البدع من الفرق المخالفة[288]... وغير ذلك وهو كثير .

9. معرفة المرجحات في الأخذ بالرواية، وهي أصل التأليف في المصنفات، ومعيار الانتقاء من الكم الموجود من الروايات؛ وهذا المرجحات من حيثُ شروط الصحة محل اتفاق في الغالب، لكنها محل اجتهاد من حيثُ طرق التقديم والتأخير في ترتيب الروايات داخل الباب الواحد، وقد خاض الإمام أبو المظفر السمعاني محاولة تحليل منهج المحدثين والفقهاء في الترجيح ومثله المباركفوري، وقد عدوا جملة من المرجحات؛ كما أن الترجيح يقع في المتن والسند، ومثال الترجيح في السند مثل تقديم رواية الكبير على الصغير، والقرب من الرسول، ورواية الفقيه على غيره، وكثرة الرواة على قلتها، وكثرة الصحبة على قلتها، ومتأخر السماع على المتقدم لقرب زمانه، وغيرها[289].

وأما الترجيح من جهة المتن فيقع في أمور منها: موافقته لصريح الكتاب أو سنة أو قياس، أو علم بإحدهما دون الآخر، وغيرها من المرجحات... فيقدم مثل هذه الرواية على غيرها[290].

وغالبا ما يكون الأولى من الترجيح في المتن عام في التأليف، والثاني خاص في ترجيح حديث الباب، وهذا يحتاج إلى تتبع ودراسة.

ونجد مسلك البخاري في الترجيح يَظهر من خلال ترجيحه لرواية الأحفظ، مثل ترجيح رواية الثوري عن الأعمش لكونه أحفظ، على رواية أبي حمزة، فقدمها، في رواية حفر

---

(285) ينظر على سبيل المثال: ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، المقدمة: 306، 318؛ 22/1؛ 349/3؛ بدر الدين العيني، **عمدة القاري**، 249/1، 7/ 56، 9/ 178؛ ابن الملقنّ، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، 31 / 162، وقد تكون فوائد عامة: 9/ 338.

(286) ينظر على سبيل المثال: ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 547/1، 83/11؛ بدر الدين العيني، **عمدة القاري**، 252/3، 49/24.

(287) ينظر على سبيل المثال: ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 547/1، 83/11؛ بدر الدين العيني، **عمدة القاري**، 4/ 252، 219/6، 9/ 8، 20/ 288؛ ابن الملقنّ، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، 462/4، 174/7، 537، 171/14، 473/24، 599/26.

(288) ينظر على سبيل المثال: ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 119/1، 111/3، 16/7، 421/11؛ بدر الدين العيني، **عمدة القاري**، 12/15، 133/23؛ ابن الملقنّ، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، 573/15، 131/30.

(289) ينظر حول المرجحات، وقد ذكر السمعاني من المرجحات في السند (12) مرجحا: أبو المظفر السمعاني: منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزى التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: 489هـ)، **قواطع الأدلة في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله بن حافظ الحكمي، مكتبة التوبية، السعودية، الطبعة الأولى، 1998م، 3/30-36؛ وينظر المرجحات التي ذكرها: المباركفوري: أبو الحسن عبيد الله بن محمد الرحماني (ت: 1414هـ)، **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية، بنارس، الهند، الطبعة: الثالثة، 1984م، 388.

(290) ينظر حول المرجحات: أبو المظفر السمعاني، **قواطع الأدلة**، 3/36-44؛ وينظر المرجحات التي ذكرها: المباركفوري، **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، 388.

الخَنْدَق، حيثُ روى سفيان الثوري عن الأعمش أنهم "أَلْفًا وَخَمْسَ مِائَةِ رَجُلٍ"، وروى أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ "خَمْسَ مِائَةٍ"؛ قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: "مَا بَيْنَ سِتِّ مِائَةٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ"[291]، ولهذا كانت رواية الثوري هي أصل الباب، وفي الباب حديثين، جعل البخاري من رواية الثوري "حديث الباب"، والحديث الثاني عن ابن عباس[292]، وفي كل باب له ما يلزم من تقديم وتأخير وتعليق ووصل..

10. الاختصار وعدم التكرار، وهذا ما يفسر التعليق عنده، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: "**فَالْأول** قد بَينا السَّبَب فِيهِ .... أَنه يُورِدهُ مُعَلّقا حَيْثُ يضيق مخرج الحَدِيث إِذْ من قَاعِدَته أَنه لَا يُكَرر إِلَّا لفائدة فَمَتَى ضَاقَ الْمخْرج واشتمل الْمَتْن على أَحْكَام فَاحْتَاجَ إِلَى تكريره فَإِنَّهُ يتَصَرَّف فِي الْإِسْنَاد بالاختصار خشيَة التَّطْوِيل. **وَالثَّانِي** وَهُوَ مَا لَا يُوجد فِيهِ إِلَّا مُعَلّقا فَإِنَّهُ على صُورَتَيْنِ إِمَّا أَن يُورِدهُ بِصِيغَة الْجَزْم وَإِمَّا أَن يُورِدهُ بِصِيغَة التمريض فالصيغة الأولى يُسْتَفَاد مِنْهَا الصِّحَّة إِلَى من علق عَنهُ لَكِن يبْقى النّظر فِيمَن أبرز من رجال ذَلِك الحَدِيث فَمِنْهُ مَا يلْتَحق بِشَرْطِهِ وَمِنْه مَا لَا يلْتَحق أما مَا يلْتَحق فالسبب فِي كَونه لم يُوصل إِسْنَاده إِمَّا لكَونه أخرج مَا يقوم مقَامه فاستغنى عَن إِيرَاد هَذَا مُسْتَوفى السِّيَاق وَلم يهمله بل أوردهُ بِصِيغَة التَّعْلِيق طلبا للاختصار وَإِمَّا لكَونه لم يحصل عِنْده مسموعا أَو سَمعه وَشك فِي سَمَاعه لَهُ من شَيْخه أَو سَمعه من شَيْخه مذاكرة فَمَا رأى أَنه يَسُوقهُ مساق الأَصْل وغالب هَذَا فِيمَا أوردهُ عَن مشايخه"[293]، كما أنه لا يكرر الحديث باسناد واحد بل يُورده لمقتضى الباب باسناد آخر؛ وإذا ضاق عليه المخرج يتصرف فيه فيه بنوع من التصرف في الإسناد أو المتن كالوصل في موضوع، والتعليق في آخر، وكاتمام المتن في موضوع، والاختصار في آخر، ولا يورد الحديث باسناد واحد ومتن واحد إلا نادرا[294]، يقول الحافظ بان حجر: " أَنْ أَصْلَ قَصْدِهِ أَنْ لَا يُكَرِّرَ فَيُحْمَلَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ تَكْرَارِ الْأَحَادِيثِ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ يَكُونُ هُنَاكَ مُغَايَرَةٌ إِمَّا فِي السَّنَدِ وَإِمَّا فِي الْمَتْنِ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَنْ شَيْخَيْنِ حَدَّثَاهُ بِهِ عَنْ مَالِكٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ مُعَادًا وَلَا مُكَرَّرًا وَكَذَا لَوْ أَخْرَجَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ لَكِنِ اخْتَصَرَ مِنَ الْمَتْنِ شَيْئًا أَوْ أَوْرَدَهُ فِي مَوْضِعٍ مَوْصُولًا وَفِي مَوْضِعٍ مُعَلَّقًا وَهَذِهِ الطَّرِيقُ لَمْ يُخَالِفْهَا إِلَّا فِي مَوَاضِعَ يَسِيرَةٍ مَعَ طُولِ الْكِتَابِ إِذَا بَعُدَ مَا بَيْنَ الْبَابَيْنِ بُعْدًا شَدِيدًا"[295].

---

(291) ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، مثلا : 72/4، "بَابُ كِتَابَةِ الإِمَامِ النَّاسَ"؛ ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، 6/ 178؛ بدر الدين العيني، **عمدة القاري**، 14/ 306.

(292) ونص الحديث: "عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُتِبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا، وَامْرَأَتِي حَاجَّةٌ، قَالَ: «ارْجِعْ، فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ»"، ينظر: **صحيح البخاري**، السلطانية، مثلا : 72/4.

(293) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، 17/1.

(294) وقد مثل لهذا الشيخ عبد الحق الهاشمي بـ(20) مثالا من الجامع الصحيح. ينظر: عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي، **عادات الإمام البخاري في صحيحه**، 56-61؛ مقدمة تحقيق شعيب الأرنووط – عادل مرشد: البخاري، **الجامع الصحيح**، 1/ 32.

(295) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، 515/3.

11.معرفة طرق البخاري وعادته في التدوين تدرب القارئ على التحليل والنقد، فمثلا يروي حديثا ويذكر في سنده عبارة تدفع القارئ إلى البحث، ليبحث القارئ عن تمام معنها، فلا يصل إلا بمعرفة حديث أخر، ثم يركب بين الأبواب فيصل إلى كمال الرواية، وهذا من حسن تصنيفه للصحيح، مثلا: " حَدَّثَنِى أَبُو نُعَيْمٍ بِنَحْوٍ مِنْ نِصْفِ هَذَا الْحَدِيثِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ آللَّهِ الَّذِى لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِنْ كُنْتُ لأَعْتَمِدُ بِكَبِدِى عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لأَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِى مِنَ الْجُوعِ ....."، قوله "بنحو من نصف الحديث" علق عليه الملا أحمد الكوراني، قائلا: "هذا موضع مشكل فإنه لم يعلم أين ذلك النصف الذي يكون نصفًا من حديث الباب وأجاب بعضهم بأنه اعتمد على ما قدمه في كتاب الاستئذان عن أبي هريرة: (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دخل فوجد لبنًا فقال: يا أبا هريرة إذا دخل) لا زيادة على هذا هناك. والجواب الصحيح أنه روي في موضع آخر في أول كتاب الأطعمة (أنه سأل عمر عن معنى آية، فأجابه ولم يدخله بيته. ثم روى أن رسوله الله دخل به وأسقاه لبنًا ثم لقي عمر وقال له: ما سألتك إلَّا عسى أن تطعمني ولكن تولاه من هو خير منك، فقال عمر متأسفًا على ما فاته: لو أدخلتك كان عندي أعظم من حمر النعم). وأما أن طريق يوسف بن علي في كتاب الأطعمة مغاير لطريق أبي نعيم فلا محذور فيه؛ لأن الحديث متصل الإسناد وبه يتم المقصود هكذا أفاده شيخنا. وفيه إشكال لأنا لم نقف على رواية أبي نعيم من نحو نصف هذا الحديث كما أشار إليه البخاري والظاهر أنه لم يكن سنده من هو على شرطه فأشار إليه كما هو دأبه."[296]، وبهذا أجتمع روايات وطرق عدة للحديث؛ لكن الحافظ ابن حجر وصله من طريق النسائي[297].

**المطلب الثاني: مكانة الجامع الصحيح بين المصنفات:**

وهي مرحلة التقويم، لكون صحيح البخاري أصبح مصنفه يخص علم الحديث رواية كأبواب، ودراية كرواية، وهذه الخطوة تقابل الخطوة "الراجع"، ولهذا أثر منهج البخاري في صحيحه على من جاء من بعده، فنجد أن الكتب الستة رغم تأخرها زمنيا عن غيرها تقدم على ما سبقها من كتب دونت من مصنفات ومسانيد وجوامع، وأجزاء... وغيرها.

ولأهمية الجامع الصحيح وكونه بلغ ذروة التصنيف في رواية الحديث ظهرت "المستدركات" مثل "مستدرك" الحاكم، و"الكتب المخرجة على الصحيحين" كالمستخرج للإسماعيلي، وللبرقاني ولأبي أحمد

(296) الملا كوراني، **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**، 145/10، برقم (6452)، "باب كَيْفَ كَانَ عَيْشُ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – وَأَصْحَابِهِ، وَتَخَلِّيهِمْ مِنَ الدُّنْيَا"، وينظر الحديث الثاني: 9/ 84، برقم (5375)، "كتاب الأطعمة ".

(297) النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (ت: 303هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م، 390/10،برقم (11808)؛ وينظر: ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، 283/11.

الغطريفي، ولأبي عبد الله بن أبي ذهل ولأبي بكر بن مردويه على البخاري، ولأبي عوانة الإسفراييني، ولأبي جعفر بن حمدان، ولأبي بكر محمد بن رجاء النيسابوري، ولأبي بكر الجوزقي، ولأبي حامد الشاركي، ولأبي الوليد حسان بن محمد القرشي، ولأبي عمران موسى بن العباس الجويني، ولأبي النصر الطوسي، ولأبي سعيد بن أبي عثمان الحيري على مسلم، ولأبي نعيم الأصبهاني، وأبي عبد الله بن الأخرم، وأبي ذر الهروي، وأبي محمد الخلال، وأبي علي الماسرجي، وأبي مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني، وأبي بكر اليزدي على كل منهما، ولأبي بكر بن عبدان الشيرازي عليهما في مؤلف واحد؛ وموضوع المستخرج كما قال العراقي: أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب؛ فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه[298]، ومثل المستدرك "الإلزامات" وهو مصنف لأمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن علي الدارقطني البغدادي (ت:385هـ)، جمع فيه ما وجده على شرط الشيخين من الأحاديث ، وليس بمذكور في كتابيهما ورتَّبه على المسانيد[299].

كما ظهرت الشروح على الجامع الصحيح، ومن أوئلها ما ظهر في الأندلس من شرح صحيح البخارى لابن بطال القرطبي، وقبلها ظهر النقد له، مثل ما فعل الإمام الحافظ الدارقطني في نقده[300]، وتعقبها الحافظ ابن حجر حديثا حديثا[301]، وكان يأخذ من المستدرك لبيان الشرح والرد في مواطن عدة[302]، وكذلك فعل الإمام بدر الدين العيني في شرحه[303]، بمعنى أن الجامع الصحيح بقي محط دراسة ونقد وفحص وتحليل مدة من الزمن، أثمرة التسليم باصول تصنيفه والأخذ به كأصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

**الخاتمة:**

يظهر لنا من خلال هذه الجولة السريعة كيف استطاع الإمام البخاري -رحمه الله رحمة واسعة- أن يختزل المصنفات التي سبقته، وأن يجعل من كتابة الجامع الصحيح موسوعة تشتمل إجمالا على جميع

---

(298) السيوطي، **تدريب الروايي**، 1/ 112، 117؛ محمود الطحان، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثالثة، 1996م، 102، 100.

(299) الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت:385هـ)، **الإلزامات والتتبع**، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م.

(300) الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي (ت: 385هـ)، **بيان أحديث أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصيحيح وبيان عللها**، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2006م.

(301) ابن حجر، **هدي الساري لمقدمة صحيح البخاري**، 346.

(302) ابن حجر، **فتح الباري صحيح البخاري**، 172/3.

(303) ينظر: بدر الدين العين، **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**، 97/13.

الأبواب المتعلقة بالشريعة، ليضمن داخلها مفاتيح محركة تربط بين كتاب الصحيح وبين ما سبقه من كتب؛ وكذلك وضع من خلال كتابه قواعد التصنيف "النوعي" لمَن جاء بعده، بعد أن هذب التصنيف "الكمي" لمَن سبقه...

كما اعتمد أصول البحث والتقصي، والتنقيح والتبويب، بما يتناسق مع الخطوات الأربعة لبحوث العمليات المعاصرة، وهي بمثابة خطة تتكرر عموما بين المراحل الخمسة السابقة، بشكل خاص بين المراحل عموما بشكل خاص، فكل خطوة من هذه الخطوات نجد فيها "مدخلات" و"معالجات" و"مخرجات" و"الراجع" إلى المخرجات.

كما أنه كلما كانت عملية الحكم (الراجع) مستمرة كلما أعطت أن هذا العمل -أياً كان نوعه- هو متحرك وحيّ وفعال ومتجدد، ومن دلالته أنه يبقى فعالا قابلاً للبحث، والاستنباط، والتحليل، والتجزئة والتركيب... وكلما دعت الحاجة تكرر عطاؤه، ونستطيع أن نقول بشكل يقيني: إن "الجامع الصحيح" للإمام البخاري قد وصل إلى هذا النوع من التصنيف القابل للاستمرر في اكتشاف جوانبه، والاستنباط من ظواهره وخفاياه، فرحم الله تعالى الإمام أمير المؤمنين في الحديث أبا عبد الله البخاري، ورحم الله من قام على خدمة السنة ... إنه سميع مجيب.

ثبت المصادر والمراجع:


1. إبراهيم عبد الحفيظ محمد أبو ضاوي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه: **شمس الدين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية في شرح صحيح البخاري المسمى بالكواكب الدراري**، مقدمة إلى: كلية الآداب /جامعة عين شمس،1429هـ / 2004م.
2. أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 2001م.
3. أحمد بن حنبل، **سؤالات ابي بكر الأثرم للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل في الجرح والتعديل وعلل الحديث**، ويليه: **مروايات الأثرم عن الإمام أحمد بن حنبل في كتاب السؤالات**، حققه: أبو عمر محمد بن عليّ الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.
4. أحمد بن حنبل، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
5. إسحاق بن راهوية: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت: 238هـ)، **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1991م.
6. إسحاق بن راهوية، **مسند إسحاق بن راهويه - مسند ابن عباس**، تحقيق: محمد مختار ضرار المفتي، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، 2002م.

7. أمين محمد القضاة - شرف محمود القضاة، **قياس شرط البخاري في الطبقات**، مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، مجلد (21) (أ)، العدد الخامس، سنة 1994م.
8. البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت:256هـ)، **صحيح البخاري**، السلطانية مع التحقيق، اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
9. البخاري، **التاريخ الصغير (الأوسط)**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة ،الطبعة: الأولى، 1397هـ/ 1977م.
10. البخاري، **التاريخ الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، فهرس آحاديثه: يوسف المرعشي، دار المعرفة، بيروت، طبعة جديدة: الأولى، 1986م.
11. البخاري، **التاريخ الكبير**، طبع في: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
12. البخاري، **الجامع الصحيح**، أشرف على تحقيقيه: شعيب الأرنووط – عادل مرشد، دار الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة: الأولى، 2011م.
13. البخاري، **الضعفاء الكبير**، مخطوط، وله ثلاث نسخ: (1) مكتبة خدابخش، بالهند بتنه، برقم: 557/1 رقم 2932-2937؛ (2) المكتبه المركزيه، مكه المكرمه، برقم: 2/122 مجاميع؛ (3) مكتبه كليه الآداب والمخطوطات، الكويت، برقم: ب 148 مج 3. ينظر ملتقى أهل الحديث: https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=271903
14. بدر الدين العينى: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابى الحنفى (ت: 855هـ)، **البناية شرح الهداية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
15. بدر الدين العيني: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفى (ت: 855هـ)، **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
16. ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: 449هـ)، **شرح صحيح البخارى لابن بطال**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ /2003م.
17. الباقلاني: القاضي محمد بن الطيب بن محمد المالكي (ت: 403هـ)، **الانتصار للقرآن**، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان، 2001م. محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1980م.
18. أبو بكر الإشبيلي: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي ، (المتوفى: 379هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف.
19. أبو بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم خواستي العبسي (ت: 235هـ)، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.
20. ابن تيمية: أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: 728هـ)، **رفع الملام عن الأئمة الأعلام**، الرئاسة العامة لإدارات البحوث، الرياض، 1983م.
21. أبو جعفر بن أبي شيبة: محمد بن عثمان بن العبسي مولاهم الكوفي (المتوفى: 297هـ)، **جزء فيه مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1404هـ.

22.أبو حاتم الرازي: عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي (ت: 327هـ)، **بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني (صحح عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول [رقم 624] )، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
23.حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» (ت:1067هـ)، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف: أكمل الدين احسان أوغلو، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، 2010م.
24.ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان، التميمي، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، **الثقات**، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393ه / 1973م.
25.ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: 852 هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.
26.ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ومعه: **تحرير تقريب التهذيب** ، بشار عواد معروف- شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، 2015م.
27.أبو الحسنات اللكنوي: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي (ت: 1304هـ)، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثالثة، 1407هـ.
28.الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي (ت: 463هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2002م.
29.الخطيب البغدادي، **الرحلة في طلب الحديث**، تحقيق: نور الدين عتير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1395هـ.
30.الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ــ إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
31.الخطيب البغدادي، **الجامع لاخلاق الراوي والسامع**، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
32.الخليل بن أحمد الفراهيدي: أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت: 170هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
33.خليفة بن خياط: أبي عمرو شباب العصفري (ت:240هـ)، **تاريخ خليفه بن خياط**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم, مؤسسة الرسالة، دمشق و بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ.
34.خليفة ين خياط، **الطبقات**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، 1967م، بغداد.
35.خير الدين الزركلي، **الأعلام**، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، 2002م.
36.الدار قطني: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي (ت: 385هـ)، **سنن الدار قطني**، حققه: شعيب الارنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2004م.
37.الدارقطني، **بيان أحديث أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصيحيح وبيان عللها**، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2006م.

38.الذهبي: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة : الثالثة ، 1405هـ / 1985م.
39.الذهبي، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382هـ / 1963م.
40.الرامهرمزي: القاضي الحسن عبد الرحمن (ت نحو: 360هـ)، **"المحدث الفاصل بين الرواي والواعي"**- فصلا دعله تحت عنوان: "المصنفون من رواة الفقه في الأمصار"، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثالثة، 1984م.
41.ابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي (ت: 795هـ)، **شرح علل الترمذي**، تخقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة: الأولى، 1987م.
42.ابن رجب الحنبلي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمود شعبان وغيره، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، 1996م.
43.زين الدين العراقي: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت: 806هـ)، **شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)**، تحقيق: ماهر عيسى و عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 2002م.
44.السكاكي: أبو يعقوب بن يوسف (ت:626هـ) مفتاح العلوم وجعله خاص باللغة من صرف ونحو وقوفي والى آخره، ينظر: مطبعة الباب الحلبي، 1937هـ، الطبعة الأولى، القاهرة.
45.السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:911هـ)، **تدريب الراوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
46.الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي المكي (ت: 204هـ)، **الأم**، دار المعرفة، بيروت، 1990م.
47.الشافعي، **مسند الإمام الشافعي**، ترتيب السندي، عرف الكتاب والمؤلف: محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2000م.
48.شمس الدين الكرماني: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، (ت: 786هـ)، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية،1981م.
49.ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين (ت: 643هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، 1986م.
50.الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الحجري المصري (ت: 321هـ)، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق ، عالم الكتب، الطبعة: الأولى ، 1994م.
51.ابن عبد البر الأندلسي: أبو عمر يوسف الأندلسي (ت:463هـ)، **الأنتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (مالك بن أنس المدني، ومحمد بن إدريس الشافعي المُطلبي، وأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي) وعيون أخبارهم الشاهد بإمامتهم وفضلهم في آدابهم وعلمهم**، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
52.عبد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، البصري، البغدادي، **الطبقات الكبرى**، ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1990م.
53.عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي، **عادات الإمام البخاري في صحيحه**، مكتبة الشؤون الفنية، الكويت، الطبعة: الأولى، 2007م.

54.عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي (ت: 1341هـ)، **الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى** بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، دار ابن حزم، بيروت،الطبعة: الأولى، 1999م.
55.عبد الرزاق الصنعاني: أبو بكر بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت: 211هـ)، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ.
56.عبد الرزاق الصنعاني، **تفسير عبد الرزاق**، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة 1419هـ.
57.عبد الفتاح القاضي، **تاريخ القراء العشر ورواتهم وتواتر قراءاتهم ومنهج كل في القراءة**، مكتبة القاهرة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.
58.عبد الله السويدي، **مؤتمر النجف**، قدم له: محب الدين الخطيب، مطبعة البصري، بغداد.
59.عثمان سعيد العاني، **الأحناف والمنهجية الفقهية**.
İslam Hukuku Araştırmaları Dergisi , S. 19, 2012, s. 355-371
60.ابن عساكر: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن (ت: 571هـ)، **أربعون حديثا لأربعين شيخا من أربعين بلدة**، تحقيق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة.
61.علي بن المديني، **علل الحديث وعرفة الرجال**، حققه العلامة محمد مصطفى الاعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية.
62.غانم قدوري الحمدي، **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، اللجنة الوطنية للإحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، الطبعة الأولى: 1982م.
63.الكاتب الخوارزمي: ابي عبد الله محمد لم أحمد بن يوسف (ت:378هـ)، **مفاتيح العلوم**، نشره المستشرق: ج. فان فلوتن، بمطبعة برلين (1895م) قام بطبعه وتصحيحه: عثمان خليل، الطبعة الأولي، 1930م، مصر، وهو شامل جميع العلوم سوء علم االحديث.
64.ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، **البداية والنهاية**، دار الفكر، دمسق، 1986م.
65.ابن كثير، **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1998م.
66.الملا كوراني: أحمد بن إسماعيل بن عثمان الشافعي ثم الحنفي (ت: 893هـ)، **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 2008م.
67.المباركفوري: أبو الحسن عبيد الله بن محمد الرحماني (ت: 1414هـ)، **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية، بنارس، الهند، الطبعة: الثالثة، 1984م.
68.محمود الطحان، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثالثة، 1996م.
69.محمود شكري الآلوسي، **المسك الأذفر**، مطبعة الآداب، بغداد، 1937م.
70.المزّي: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (ت: 742هـ)، **تهذيب الكمال في اسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
71.أبو المظفر السمعاني: منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزى التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: 489هـ)، **قواطع الأدلة في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله بن حافظ الحكمي، مكتبة التوبية، السعودية، البطعة الأولى، 1998م.

72.ابن الملقن: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت:804هـ)، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى، 2008م.
73.أبي المؤيد الخوازرمي: محمد بن محمود (ت:665هـ)، **جامع المسانيد**، دائرة المعارف، حيدر أباد، الهند، 1332هـ.
74.النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (ت: 303هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.
75.هرلد مُوتسكي، **بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة حتى منتصف القرن الثاني الهجري/ الميلادي الثامن**، عربه: خير الدين عبد الهادي، راجعه: جورج تامر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، 2010م.
76.أبو الوليد الباجي: سليمان بن خلف القرطبي الأندلسي (ت:474هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1986م، 2/ 616.
77.يحيى بن معين: أبو زكريا بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي (ت: 233هـ)، **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.
78.يحيى بن معين، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث**، حققه: أبو عمر محمد بن عليّ الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.
79.يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1979م.
80.يحيى بن معين، **معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز**، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، والجزء الثاني: محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، 1985م.
81.أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم (ت:182هـ)، **الخراج**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.